دكتور / سامح محمد السيد
عضو هيئة التدريس
كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مرحلة اجراءات التحكيم الدولي

المراسلة: د. سامح محمد السيد
عضو هيئة التدريس – كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

معرف الوثيقة الرقمي (DOI): jolets.v6i1.252/10.54873

البريد الإلكتروني: SElsayed@nauss.edu.sa

نسق توثيق البحث سامح محمد السيد
دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في مرحلة اجراءات التحكيم الدولي – المجلد السادس، العدد الأول، أبريل ٢٠٢٦

المستخلص

شهدت العقود الأخيرة تطورات تقنية غير مسبوقة أثرت بشكل مباشر على ممارسة التحكيم الدولي، وجعلت من الذكاء الاصطناعي أداة استراتيجية لإدارة الإجراءات التحكيمية بكفاءة ودقة عالية . يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات التحكيمية الدولية من منظور قانوني متكامل، مع تحليل الإطار القانوني، التطبيقات العملية، تأثير التقنية على ضمانات العدالة الإجرائية، والتحديات المستقبلية ، إضافة إلى تقديم توصيات عملية واستراتيجية للارتقاء بالتحكيم الذكي في سياق عالمي متطور. وتعد الإجراءات التحكيمية الدولية مجموعة القواعد والآليات التي تنظم إدارة النزاعات خارج نطاق القضاء الوطني ، وتميزت بخصائصها الجوهرية المتمثلة في المرونة، السرية، الطابع الخاص، وضمان المساواة بين الأطراف . وقد تبين أن هذه الخصائص لا تتعارض مع إدخال الذكاء الاصطناعي، بل يمكن أن تتكامل معه لتعزيز كفاءة الإدارة التحكيمية، شريطة الالتزام بالمبادئ القانونية العامة، مثل العدالة وحق الدفاع وحق المواجهة ، لضمان حماية حقوق الخصوم

كما أظهر البحث أن الذكاء الاصطناعي في المجال الإجرائي يشمل التحليل الآلي للأدلة، إدارة الجلسات، تبادل المستندات، والترجمة القانونية الذكية . ويستند استخدام هذه التقنيات إلى اتفاقيات التحكيم، القوانين الوطنية والدولية، وتوجيهات الهيئات التحكيمية الدولية ، مع وضع حدود واضحة للاستخدام تضمن إشراف المحكم البشري على القرارات التقنية، وحماية البيانات والسرية، وضمان المساواة بين الأطراف

ويلعب الذكاء الاصطناعي دوراً محورياً في تنظيم الخصومة التحكيمية من خلال إدارة الجلسات والجدولة الزمنية، تبادل المستندات والمذكرات إلكترونياً، وتوفير الترجمة القانونية الذكية ، بما يسهل التواصل متعدد اللغات ويقلل من الأخطاء البشرية. كما أتاح التحليل الذكي للأدلة والبيانات الضخمة (E-discovery) تقديراً دقيقاً للقوة الثبوتية للمستندات، ما يعزز الكفاءة الإجرائية ويخفض التكاليف. ومع ذلك، فإن القرار النهائي في التقدير والتحليل يظل من صلاحية المحكم البشري، لضمان نزاهة الإجراءات وحيادية الحكم

وبالرغم من الفوائد الكبيرة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، فإن استخدامها في التحكيم الدولي يفرض تحديات قانونية دقيقة، خاصة فيما يتعلق بـ حقوق الخصوم وواجبات المحكمين . فقد تبين أن الحفاظ على مبدأ المساواة، الحق في الدفاع، الحق في المواجهة، وعلانية الإجراءات أو سريتها يتطلب رقابة دقيقة على العمليات التقنية وتوازن بين الكفاءة التكنولوجية وحماية الحقوق القانونية. كما أن المخاطر القانونية تشمل التحيز الخوارزمي، الأخطاء التقنية، وانتهاك سرية البيانات ، الأمر الذي يستدعي وضع ضوابط قانونية ومؤسسية واضحة، ومعايير للرقابة والمراجعة المستمرة، وتعزيز التدريب القانوني والتقني للمحكمين والأطراف

ويمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يشكل شريكاً تحويلياً للتحكيم الدولي ، يعزز الكفاءة والدقة ويقلل التكاليف، لكنه يظل تحت رقابة بشرية صارمة وبإطار قانوني يحمي الحقوق ويضمن العدالة الإجرائية . إن الموازنة بين الابتكار التكنولوجي والمسؤولية القانونية وحماية حقوق الخصوم هي الشرط الأساسي لاستدامة التحكيم الدولي في عصر التحول الرقمي العالمي ، وتضع أساساً متيناً لمستقبل تحكيم ذكي وموثوق على الصعيد الدولي

الكلمات المفتاحية للبحث:

- الذكاء الاصطناعي
- التحكيم الدولي
- الإجراءات التحكيمية
- ضمانات العدالة الإجرائية
- حقوق الخصوم في التحكيم
- إدارة الجلسات والمستندات الإلكترونية
- التنظيم القانوني لاستخدام التكنولوجيا في التحكيم .

Abstract

Recent decades have witnessed unprecedented technological developments that have directly impacted the practice of international arbitration, making artificial intelligence a strategic tool for managing arbitration proceedings with high efficiency and accuracy. This research aims to examine the role of artificial intelligence in the international arbitration process from a comprehensive legal perspective, analyzing the legal framework, practical applications, the technology's impact on procedural justice safeguards, and future challenges, in addition to offering practical and strategic recommendations to advance smart arbitration in an evolving global context. International arbitration proceedings constitute the set of rules and mechanisms governing the resolution of disputes outside the scope of national courts, and are characterized by their fundamental features of flexibility, confidentiality, private nature, and the guarantee of equality between the parties. It has become evident that these characteristics do not conflict with the introduction of artificial intelligence; rather, they can be integrated with it to enhance the efficiency of arbitration administration, provided that general legal principles—such as justice, the right to defense, and the right to adversarial proceedings—are upheld to ensure the protection of the parties' rights.

The research also showed that AI in the procedural sphere encompasses automated evidence analysis, hearing management, document exchange, and intelligent legal translation. The use of these technologies is grounded in arbitration agreements, national and international laws, and the guidelines of international arbitration bodies, with clear limits on their use to ensure human arbitrator oversight of technical decisions, data protection and confidentiality, and equality among the parties.

Artificial intelligence plays a pivotal role in managing arbitration proceedings through session management and scheduling, the electronic exchange of documents and briefs, and the provision of in-

telligent legal translation, thereby facilitating multilingual communication and reducing human error. Intelligent analysis of evidence and big data (e-discovery) has also enabled an accurate assessment of the probative value of documents, thereby enhancing procedural efficiency and reducing costs. However, the final decision regarding assessment and analysis remains the prerogative of the human arbitrator to ensure the integrity of the proceedings and the impartiality of the award.

Despite the significant benefits of artificial intelligence, its use in international arbitration poses delicate legal challenges, particularly regarding the rights of the parties and the duties of arbitrators. It has become clear that upholding the principle of equality, the right to defense, the right to adversarial proceedings, and the openness or confidentiality of proceedings requires careful oversight of technical processes and a balance between technological efficiency and the protection of legal rights. Legal risks also include algorithmic bias, technical errors, and breaches of data confidentiality, which necessitate the establishment of clear legal and institutional safeguards, standards for continuous oversight and review, and the enhancement of legal and technical training for arbitrators and parties.

It can be said that artificial intelligence is a transformative partner for international arbitration, enhancing efficiency and accuracy while reducing costs, yet it remains under strict human oversight and within a legal framework that protects rights and ensures procedural justice. Balancing technological innovation with legal accountability and the protection of parties' rights is the fundamental prerequisite for the sustainability of international arbitration in the era of global digital transformation, and it lays a solid foundation for the future of smart and reliable international arbitration.

Search Keywords:

- Artificial Intelligence (AI)
- International Arbitration
- Arbitral Procedures
- Procedural Justice Guarantees
- Parties Rights in Arbitration
- E-Management & E-Documents
- Legal Regulation of AI in Arbitration

المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات جذرية بفعل الثورة الرقمية، والتي لم تقتصر آثارها على المجالات الاقتصادية والتكنولوجية فحسب، بل امتدت لتعيد تشكيل البنى القانونية التقليدية، وعلى رأسها آليات تسوية المنازعات. وفي هذا السياق، برز التحكيم الدولي بوصفه أحد أهم الوسائل البديلة لحل النزاعات، لما يتميز به من مرونة إجرائية، وحياد مؤسسي، وسرعة نسبية في الفصل في المنازعات ذات الطابع الدولي. غير أن هذه المزايا التقليدية لم تعد كافية في ظل التعقيدات المتزايدة للعلاقات التجارية الدولية، وهو ما دفع إلى البحث عن أدوات حديثة تعزز من كفاءة العملية التحكيمية وتواكب متطلبات العصر الرقمي

ومن بين أبرز هذه الأدوات، يبرز الذكاء الاصطناعي كأحد أهم تجليات التطور التكنولوجي المعاصر، حيث أصبح يلعب دوراً متزايداً في مختلف المجالات القانونية، بدءً من تحليل النصوص القانونية، مروراً بإدارة البيانات، وصولاً إلى دعم اتخاذ القرار. وقد امتد هذا التأثير إلى مجال التحكيم الدولي، خاصة في مرحلة الإجراءات التحكيمية، التي تُعد من أكثر مراحل الخصومة أهمية، نظراً لارتباطها المباشر بضمانات العدالة الإجرائية وحقوق الأطراف

فلم يعد دور الذكاء الاصطناعي في التحكيم مقتصراً على الوظائف التقنية البسيطة، بل تجاوز ذلك ليشمل إدارة الجداول الزمنية، تنظيم الجلسات، تبادل المذكرات إلكترونياً، الترجمة القانونية الفورية، تحليل الأدلة، وفرز البيانات الضخمة (E-discovery). وهو ما أدى إلى إحداث تحول نوعي في كيفية إدارة الخصومة التحكيمية، حيث أصبحت الإجراءات أكثر سرعة ودقة وكفاءة. غير أن هذا التحول، رغم مزاياه، يثير في المقابل إشكاليات قانونية معقدة تتعلق بمدى توافق استخدام هذه التقنيات مع المبادئ الأساسية للتحكيم، وعلى رأسها مبدأ المساواة بين الخصوم، وحق الدفاع، وحق المواجهة، وضمان سرية الإجراءات[1].

وتكمن خطورة هذه الإشكاليات في أن الذكاء الاصطناعي، بطبيعته الخوارزمية، قد ينطوي على مخاطر تتعلق بـ التحيز غير المرئي، أو غموض آليات اتخاذ القرار، أو الاعتماد المفرط على النظم التقنية دون رقابة بشرية كافية. كما يطرح تساؤلات جوهرية حول مدى المسؤولية القانونية عن الأخطاء الناتجة عن هذه الأنظمة[2] ، وحدود الاعتماد عليها في تقييم الأدلة وتقدير قوتها الثبوتية

ويزداد الأمر تعقيداً في ظل ما يمكن تسميته بـ الفراغ القانوني النسبي في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، حيث لا تزال معظم القواعد القانونية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، عاجزة عن مواكبة هذا التطور السريع، الأمر الذي يؤدي إلى تباين في الممارسات، وعدم وضوح في المعايير،

١ () د. إيناس الخالدي، التحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩م ، ص٩٨.

٢ () د/ محمد سهيل الفقي و د/عماد الدين ، الذكاء الاصطناعي وتأثيره علي مجال حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية والجنائية عن أضرار تلك التقنيات « ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، ٢٠٢٥، ص٣٥٠.

واحتمال المساس بضمانات العدالة الإجرائية بصورة غير مسبوقة

ومن ثم، تبرز الحاجة الملحة إلى دراسة هذا الموضوع دراسة علمية متعمقة، تستهدف تحليل الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات التحكيمية، واستعراض تطبيقاته العملية، وتقييم أثره على حقوق الخصوم وضمانات العدالة، مع بحث التحديات القانونية والضوابط اللازمة لتنظيم استخدامه

وتكمن قيمة هذا البحث في كونه يعالج موضوع حديث، يجمع بين القانون والتكنولوجيا، ويطرح إشكاليات ذات طابع دولي تتطلب حلولاً مبتكرة ومتوازنة. كما يسهم في تقديم رؤية تحليلية تساعد على تطوير المنظومة التحكيمية بما يتلاءم مع متطلبات العصر الرقمي، دون التفريط في المبادئ القانونية الراسخة

أولاً : موضوع البحث:

ينصب موضوع هذا البحث على دراسة استخدام الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات التحكيمية الدولية، بوصف هذه المرحلة تمثل القلب النابض للعملية التحكيمية، حيث يتم من خلالها تنظيم الخصومة، وتبادل المذكرات والمستندات، وإدارة الجلسات، فضلاً عن مباشرة إجراءات الإثبات والتحقيق

ويركز البحث على تحليل الكيفية التي أسهم بها الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل هذه المرحلة الإجرائية، من خلال إدخال أدوات تقنية متقدمة، مثل نظم إدارة القضايا الإلكترونية، وتحليل الأدلة آلياً، وفرز البيانات الضخمة، والترجمة القانونية الذكية، بما أدى إلى تطوير آليات العمل التحكيمي وزيادة كفاءته وسرعته

وفي المقابل، يتناول البحث بالتحليل الأبعاد القانونية المترتبة على هذا الاستخدام، خاصة في ظل ما يثيره من إشكاليات تتعلق بمدى توافقه مع المبادئ الأساسية للتحكيم الدولي، وعلى رأسها مبدأ المساواة بين الخصوم، وحق الدفاع، وحق المواجهة، وضمان سرية الإجراءات، فضلاً عن مسألة المسؤولية القانونية عن نتائج استخدام الأنظمة الذكية

كما يمتد نطاق البحث إلى دراسة التحديات المرتبطة بالفراغ القانوني في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، وما يترتب عليه من غموض في المعايير واختلاف في الممارسات، مع بحث الضوابط القانونية والمؤسسية التي يمكن أن تساهم في تنظيم هذا الاستخدام وضمان توافقه مع متطلبات العدالة الإجرائية

وعلى هذا الأساس، يسعى البحث إلى تقديم معالجة قانونية متكاملة تجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي، بهدف تحديد حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات التحكيمية الدولية، ومدى تأثيره على كفاءة العملية التحكيمية وضمانات عدالتها

ثانيا : أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً حديثاً وسريع التطور يقع عند نقطة التقاء مجالين بالغَي الأهمية، هما التحكيم الدولي والذكاء الاصطناعي، حيث يشهد كل منهما تطوراً متسارعاً يفرض إعادة النظر في العديد من المفاهيم القانونية التقليدية، خاصة في مجال الإجراءات التحكيمية

فمن الناحية النظرية، يسهم البحث في إثراء الفقه القانوني من خلال تحليل الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات التحكيمية الدولية، وهي مرحلة لم تحظ بعد بالقدر الكافي من الدراسة المتخصصة، رغم ما تنطوي عليه من أهمية حاسمة في ضمان حسن سير الخصومة وتحقيق العدالة الإجرائية. كما يقدم البحث معالجة علمية للإشكاليات المستحدثة التي يثيرها إدماج التقنيات الذكية في العمل التحكيمي، مثل مسألة التحيز الخوارزمي، وحدود الاعتماد على النظم الآلية، ومدى تأثير ذلك على المبادئ الأساسية للتحكيم

أما من الناحية العملية، فتبرز أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على التطبيقات الواقعية للذكاء الاصطناعي في إدارة الإجراءات التحكيمية، مثل تنظيم الجلسات، وتبادل المستندات إلكترونيًا، وتحليل الأدلة، والترجمة القانونية الذكية، وما يرتبط بذلك من آثار مباشرة على كفاءة وسرعة الفصل في المنازعات الدولية. ومن ثم، يوفر البحث إطاراً تحليلياً يمكن أن تسترشد به الهيئات التحكيمية والمحكمون في استخدام هذه التقنيات بشكل يحقق التوازن بين الكفاءة التقنية والضمانات القانونية

وعلاوة على ذلك، تبرز أهمية البحث من زاوية مستقبلية، حيث يساعد في استشراف الاتجاهات الحديثة في تطوير التحكيم الدولي في ظل التحول الرقمي، ويطرح رؤية متوازنة تضمن الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي دون المساس بضمانات العدالة الإجرائية وحقوق الخصوم. وبذلك، يشكل هذا البحث إضافة علمية وعملية تسهم في تطوير المنظومة التحكيمية الدولية، وتدعم الانتقال نحو نموذج أكثر كفاءة ومرونة، مع الحفاظ على الأسس القانونية التي تقوم عليها العدالة التحكيمية

ثالثا: أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة قانونية متكاملة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات التحكيمية الدولية، من خلال تحليل الأبعاد النظرية والتطبيقية لهذا الاستخدام، واستجلاء آثاره على كفاءة العملية التحكيمية وضمانات العدالة الإجرائية. ويندرج تحت هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية التي يسعى البحث إلى تحقيقها

في المقام الأول، يستهدف البحث تحديد الإطار المفاهيمي والقانوني للإجراءات التحكيمية الدولية، من خلال بيان طبيعتها وخصائصها والمبادئ الحاكمة لها، بما يمهد لفهم مدى قابلية هذه الإجراءات لاستيعاب التقنيات الحديثة، وعلى رأسها

الـذكاء الاصطناعـي

ومـن جهـة أخـرى، يهـدف البحـث إلـى دراسـة التطبيقـات العمليـة للـذكاء الاصطناعـي فـي مرحلـة الإجـراءات التحكيميـة، سـواء فيمـا يتعلـق بتنظيـم الجلسـات، أو تبـادل المذكـرات والمستندات إلكترونيًـا، أو الترجمـة القانونيـة الذكيـة، وكذلـك دوره فـي مجال الإثبـات، مـن خلال تحليـل الأدلـة وفـرز البيانـات الضخمـة وتقييـم قوتهـا الثبوتيـة

ويسـتهدف البحـث كذلـك تقييـم أثـر اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي علـى ضمانـات العدالـة الإجرائيـة فـي التحكيـم الدولـي، ولا سـيما فيمـا يتعلـق بمبـدأ المسـاواة بيـن الخصـوم، وحـق الدفـاع، وحـق المواجهـة، والتـوازن بيـن علانيـة الإجـراءات وسـريتها، وذلـك بهـدف الوقـوف علـى مـدى توافـق هـذه التقنيـة مـع الأسـس الجوهريـة للعمليـة التحكيمية

كمـا يسـعى البحـث إلـى تحليـل التحديـات القانونيـة التـي يثيرهـا اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي، وعلـى رأسـها مشـكلة الفـراغ القانونـي، والتحيـز الخوارزمـي، ومخاطـر انتهـاك سـرية البيانـات، وعـدم وضـوح المسـؤولية القانونيـة، مـع بيـان انعكاسـات هـذه التحديـات علـى مشـروعية الإجـراءات التحكيميـة

وأخيـرًا، يهـدف البحـث إلـى اقتـراح ضوابـط قانونيـة ومؤسسـية لتنظيـم اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي فـي التحكيـم الدولـي، واستشـراف الاتجاهـات المسـتقبلية للتنظيـم القانونـي فـي هـذا المجـال، بمـا يحقـق التـوازن بيـن متطلبـات التطـور التكنولوجـي وضمانـات العدالـة الإجرائيـة، ويسـهم فـي تطويـر منظومـة التحكيـم الدولـي فـي العصـر الرقمـي

رابعا : إشكالية البحث وتساؤلاته:

يثيـر إدمـاج الـذكاء الاصطناعـي فـي مرحلـة الإجـراءات التحكيميـة الدوليـة إشـكالية قانونيـة معقـدة، تتمثـل فـي التوفيـق بيـن متطلبـات التطـور التكنولوجـي المتسـارع، ومـا يفرضـه مـن أدوات حديثـة تعـزز كفـاءة التحكيـم، وبيـن ضـرورة الحفـاظ علـى المبـادئ الأساسـية التـي تقـوم عليهـا العدالـة الإجرائيـة فـي التحكيـم الدولـي. فبينمـا يوفـر الـذكاء الاصطناعـي إمكانيـات متقدمـة فـي إدارة الخصومة وتحليـل الأدلة وتسـريع الإجراءات، فإنـه فـي المقابـل يطـرح تحديـات قانونيـة تتعلـق بمـدى مشـروعية اسـتخدامه، وحـدود الاعتمـاد عليـه، وتأثيـره علـى حقـوق الخصـوم وضمانـات المحاكمـة العادلـة

وعلى هذا الأساس، يمكن بلورة الإشكالية الرئيسية للبحث في التساؤل الآتي:

إلـى أي مـدى يمكـن اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي فـي إدارة الإجـراءات التحكيميـة الدوليـة دون الإخلال بضمانـات العدالـة الإجرائيـة وحقـوق الخصـوم؟

ويتفـرع عـن هـذه الإشـكالية الرئيسـية مجموعـة مـن التسـاؤلات الفرعيـة التـي يسـعى البحـث إلـى الإجابـة عنهـا، وذلـك علـى النحـو الآتـي:

١- مـا هـو الإطـار القانونـي الـذي يحكـم الإجـراءات التحكيميـة الدوليـة، ومـا مـدى مرونتـه فـي اسـتيعاب اسـتخدام الـذكاء الاصطناعـي؟

٢- ما المقصود بالذكاء الاصطناعي في المجال الإجرائي التحكيمي، وما هو الأساس القانوني الذي يجيز استخدام الوسائل التكنولوجية في إدارة الإجراءات؟

٣- ما هي أبرز التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في تنظيم الخصومة التحكيمية، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الجلسات، وتبادل المستندات، والترجمة القانونية؟

٤- كيف يسهم الذكاء الاصطناعي في مجال الإثبات والتحقيق، ولا سيما في تحليل الأدلة وفرز البيانات الضخمة، وما مدى إمكانية الاعتماد عليه في تقدير القوة الثبوتية؟

٥- ما أثر استخدام الذكاء الاصطناعي على المبادئ الأساسية للتحكيم الدولي، وعلى رأسها مبدأ المساواة بين الخصوم، وحق الدفاع، وحق المواجهة، والتوازن بين علانية الإجراءات وسريتها؟

٦- ما هي التحديات القانونية التي يثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، خاصة في ظل وجود فراغ قانوني نسبي، وما مدى تأثير ذلك على مشروعية الإجراءات التحكيمية؟

٧- ما الضوابط القانونية والمؤسسية اللازمة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، وكيف يمكن تطوير إطار قانوني مستقبلي يحقق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وضمانات العدالة الإجرائية؟

خامسا: خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار القانوني لمرحلة الإجراءات التحكيمية والذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: ماهية الإجراءات التحكيمية الدولية

الفرع الأول: مفهوم الإجراءات التحكيمية وخصائصها

الفرع الثاني: المبادئ الحاكمة للإجراءات التحكيمية

الفرع الثالث: مرونة الإجراءات في التحكيم الدولي

المطلب الثاني: تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة لإدارة الإجراءات التحكيمية

الفرع لأول: مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الإجرائي

الفرع الثاني: الأساس القانوني لاستخدام الوسائل التكنولوجية في التحكيم

الفرع الثالث: حدود اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي في إدارة الإجراءات

المبحث الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات التحكيمية الدولية

المطلب الأول: دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنظيم الخصومة التحكيمية

الفرع الأول: إدارة الجداول الزمنية والجلسات

الفرع الثاني: تبادل المذكرات والمستندات إلكترونيًا

الفرع الثالث: الترجمة القانونية الذكية أثناء الإجراءات

المطلب الثاني: دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإثبات والتحقيق

الفرع الأول: تحليل الأدلة والمستندات

الفرع الثاني: فرز البيانات الضخمة (E-discovery)

الفرع الثالث: تقييم دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تقدير القوة الثبوتية

المبحث الثالث: أثر الذكاء الاصطناعي على ضمانات العدالة الإجرائية في التحكيم الدولي

المطلب الأول: تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على حقوق الخصوم

الفرع الأول: مبدأ المساواة بين الخصوم

الفرع الثاني: حق الدفاع وحق المواجهة

الفرع الثالث: علانية الإجراءات وسريتها

المطلب الثاني: التحديات القانونية وضوابط الاستخدام

الفرع الأول: المخاطر القانونية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم

الفرع الثاني: الضوابط القانونية والمؤسسية

الفرع الثالث: الاتجاهات المستقبلية في التنظيم القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي

المبحث الأول

الإطار القانوني لمرحلة الإجراءات التحكيمية والذكاء الاصطناعي

تمهيد وتقسيم:

لم يعد التحكيم الدولي في صورته المعاصرة مجرد وسيلة بديلة لتسوية المنازعات تقوم على استبعاد قضاء الدولة فحسب، بل أضحى نظاماً قانونياً متكاملاً قائماً بذاته، له قواعده الإجرائية الخاصة، ومنطقه المستقل، وأدواته التي تتطور تبعاً لتطور البيئة الاقتصادية والتكنولوجية التي يعمل في إطارها. وفي هذا السياق، تمثل مرحلة الإجراءات التحكيمية المجال الأكثر ديناميكية في هذا النظام، إذ تتجسد خلالها إرادة الأطراف، وتتفاعل فيها سلطات هيئة التحكيم، وتُختبر من خلالها فعالية المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التحكيم، وعلى رأسها مبدأ المواجهة، وحق الدفاع، والمساواة بين الخصوم، وضمانات الحياد والاستقلال[٣].

وإذا كانت الإجراءات التحكيمية قد اتسمت تاريخيًا بالمرونة والقدرة على التكيف، باعتبارها نتاجًا مباشرًا لمبدأ سلطان الإرادة، فإن هذه المرونة ذاتها هي التي فتحت الباب أمام استيعاب التطورات التكنولوجية الحديثة، وفي مقدمتها تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي لم تعد مجرد أدوات مساعدة، بل بدأت تفرض حضوراً فعلياً في مختلف مراحل العملية التحكيمية، وبوجه خاص في مرحلة الإجراءات

ذلك أن الذكاء الاصطناعي، بما ينطوي عليه من قدرات متقدمة في تحليل البيانات، ومعالجة اللغة الطبيعية، والتعلم الآلي، قد أتاح إمكانيات غير مسبوقة في إدارة الخصومة التحكيمية، سواء من حيث تنظيم الملفات، أو تحليل المستندات، أو دعم اتخاذ القرار، أو حتى التنبؤ بمآلات النزاع. ومن ثم، لم يعد إدماج هذه التقنيات في الإجراءات التحكيمية مسألة اختيارية بحتة، بل أصبح – في كثير من الحالات – ضرورة عملية تفرضها اعتبارات السرعة والكفاءة وتقليل التكاليف، خاصة في ظل تعاظم حجم المنازعات الدولية وتعقيدها

غير أن هذا التحول التكنولوجي، على أهميته، لا يخلو من إشكاليات قانونية دقيقة تمس جوهر العملية التحكيمية ذاتها. فإدخال الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات يثير تساؤلات جوهرية حول مدى توافقه مع الضمانات الأساسية للعدالة الإجرائية، وما إذا كان من شأنه أن يُخل بمبدأ المساواة بين الخصوم، خاصة في ظل التفاوت في الإمكانات التقنية بين الأطراف. كما يطرح مسألة شفافية الخوارزميات، وإمكانية إخضاعها لرقابة الخصوم وهيئة التحكيم، فضلًا عن إشكالية تحديد المسؤولية القانونية عن الأخطاء التي قد تنجم عن الاعتماد على هذه الأنظمة[٤].

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يمتد إلى التساؤل حول مدى تأثير الذكاء

٣ د. محمد إبراهيم أبو العميجاء، التحكيم الإلكتروني، دار الثقافة، عمان،– ٢٠٠٩م ، ص٨٧.

٤عبد الله موسى وأحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر ، المجموعة العربية لتدريب والنشر، القاهرة ٢٠١٩، ص ١٤٠.

الاصطناعي على دور هيئة التحكيم ذاتها، وما إذا كان الاعتماد المتزايد على النظم الذكية قد يؤدي – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – إلى تقليص الدور التقديري للمحكم، أو التأثير على قناعته القانونية، وهو ما قد يمس أحد أهم الأسس التي يقوم عليها التحكيم، والمتمثل في الطابع الشخصي لسلطة المحكم في تقدير الوقائع وتكييفها قانونًا

ومن ناحية أخرى، يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات التحكيمية تحديات خاصة بمسألة سرية التحكيم، التي تُعد من أهم مزاياه، وذلك في ظل اعتماد هذه التقنيات على معالجة كميات ضخمة من البيانات، قد يتم تخزينها أو تحليلها عبر منصات إلكترونية عابرة للحدود، بما يثير إشكاليات تتعلق بحماية البيانات، وتحديد القانون الواجب التطبيق، وضمان عدم تسرب المعلومات ذات الطابع السري[٥].

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن دراسة الإطار القانوني لمرحلة الإجراءات التحكيمية في ظل استخدام الذكاء الاصطناعي تكتسب أهمية بالغة، ليس فقط من الناحية النظرية، وإنما أيضاً من الناحية العملية، نظراً لما تثيره من إشكاليات تمس التوازن الدقيق بين مقتضيات التطور التكنولوجي ومتطلبات العدالة الإجرائية

وبذلك، يُمثل هذا المبحث الأساس النظري والقانوني الذي يقوم عليه البحث، والذي يُمكّن من الانتقال – في السطور القادمة في طيات البحث – إلى دراسة التطبيقات العملية والإشكاليات التفصيلية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل التحكيم

وبناء عليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلي المطالب الأتية:

المطلب الأول: ماهية الإجراءات التحكيمية الدولية

المطلب الثاني: الذكاء الاصطناعي كأداة لإدارة الإجراءات التحكيمية

٥ ١٧٥. محمد أحمد الرومى، النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٦ ، ص١٢٦.

المطلب الأول

ماهية الإجراءات التحكيمية الدولية

تمهيد وتقسيم :

تُعد الإجراءات التحكيمية الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها خصومة التحكيم، إذ لا يكفي وجود اتفاق تحكيم صحيح أو هيئة تحكيم مشكلة تشكيلاً سليماً، ما لم تُنظم الخصومة في إطار إجرائي يضمن حسن سيرها، ويكفل تحقيق العدالة بين أطرافها. ومن ثم، فإن دراسة ماهية هذه الإجراءات لا تقتصر على مجرد تحديد مفهومها، وإنما تمتد لتشمل تحليل طبيعتها القانونية، وبيان خصائصها، واستجلاء الأسس التي تقوم عليها في ضوء خصوصية التحكيم الدولي[٦].

وفي هذا الإطار، تكتسب هذه البحث أهمية مضاعفة في ظل التطور التكنولوجي الراهن، حيث لم تعد الإجراءات التحكيمية محصورة في صورتها التقليدية، بل أصبحت مجالاً خصباً لإدماج الوسائل الرقمية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، وهو ما يفرض إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية لهذه الإجراءات

ويهدف هذا المطلب إلى دراسة ماهية هذه الإجراءات من خلال ثلاثة محاور أساسية، كل منها يعالج جانبًا جوهريًا من طبيعة الإجراءات التحكيمية الدولية:

الفرع الأول: طبيعة وخصائص الإجراءات التحكيمية

الفرع الثاني: المبادئ الحاكمة للإجراءات التحكيمية

الفرع الثالث: مرونة الإجراءات في التحكيم الدولي

٦ ٣٤٥. د. حسام الدين فتحي ناصف، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص٢٠١.

الفرع الأول

طبيعة وخصائص الإجراءات التحكيمية

تمهيد :

تعد الإجراءات التحكيمية الدولية العمود الفقري الذي يقوم عليه نظام التحكيم الدولي، إذ تمثل الإطار القانوني الذي يضمن سير النزاع وفق معايير العدالة والكفاءة والحياد . هذا المفهوم يتجاوز حدود الترتيبات الشكلية أو التنظيمية ليصبح أداة قانونية مرنة تجمع بين إرادة الأطراف والوظيفة القضائية للمحكمين ، وتنسجم مع المبادئ العامة للتحكيم الدولي مثل الحق في الدفاع، والمساواة، ومبدأ المواجهة

وفي عصر التحول الرقمي، تكتسب دراسة هذا الفرع أهمية إضافية، إذ تطرح التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي أسئلة جدية حول حدود المرونة الإجرائية، وآليات حماية السرية، وضمان حياد المحكم، ومدى قدرة هذه الأدوات على دعم العدالة دون الإخلال بالضوابط القانونية

وسنوضح هذا تفصيلاً من خلال العناصر الأتية :

أولاً: خصائص الإجراءات التحكيمية الدولية

ثانياً: العلاقة بين خصائص الإجراءات وإدماج الذكاء الاصطناعي

أولاً: طبيعة وخصائص الإجراءات التحكيمية الدولية

لكي نفهم مدى قابلية إدماج الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، من الضروري تحليل خصائص هذه الإجراءات بتفصيل نقدي:

١. المرونة الإجرائية : المرونة هي السمة الجوهرية للتحكيم الدولي، وتتيح للأطراف تحديد كيفية إدارة النزاع بما يتناسب مع خصوصيته. يمكن لهذه المرونة أن تشمل تنظيم جلسات افتراضية، استخدام منصات إلكترونية لإيداع المستندات، أو توظيف أدوات تحليل ذكية. لكنها ليست مطلقة؛ فالقواعد الآمرة في قانون مقر التحكيم وما يترتب عليه من تزيل الحكم أمام قاضي محكمة الاستئناف الواقع بها مقر التحكيم ناهيك عن أن المبادئ العامة تضع حدوداً لضمان العدالة والإنصاف

٢. سلطة إرادة الأطراف : تمثل سلطة الأطراف في اختيار القواعد والوسائل الإجرائية تجسيداً لمبدأ العقدية في التحكيم الدولي. فالأطراف يمكنهم تحديد طرق التوثيق، أساليب التواصل، وطرق تقديم الأدلة، بما في ذلك استخدام نظم الذكاء الاصطناعي لتصنيف وتحليل الوثائق، أو لتقديم توصيات حول الحجج القانونية. ومع ذلك، تبقى السلطة القضائية النهائية للمحكم لضمان عدم تجاوز حدود القانون

٣. السرية : تشكل السرية أحد العناصر الأساسية في التحكيم الدولي، فهي تحمي

المعلومات التجارية والبيانات الحساسة للأطراف. ومع استخدام الذكاء الاصطناعي، تظهر إشكالية معالجة البيانات على منصات رقمية قد تكون خارج نطاق السيطرة الوطنية، ما يستلزم وضع آليات حماية قانونية وتقنية صارمة، مثل تشفير البيانات وتحديد المسؤوليات عن أي تسريب

٤. الكفاءة والسرعة : تهدف الإجراءات التحكيمية إلى تحقيق العدالة بأقل وقت وتكلفة ممكنة. ويبرز هنا الدور المعول عليه للذكاء الاصطناعي تسريع عمليات التحليل والمراجعة، وتقليل الأخطاء البشرية، وتنظيم جداول المرافعات، بما يسهم في إصدار الحكم بسرعة أكبر دون التأثير على جودة القرارات[٧].

٥. الطابع الدولي والحياد : يجب أن تكون الإجراءات التحكيمية مقبولة لجميع الأطراف مهما اختلفت جنسياتهم، وأن تضمن حياد هيئة التحكيم. عند إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي، يجب التأكد من أن الخوارزميات المستخدمة لا تخلق أي تحيز أو تمييز غير مقصود

٦. الدقة القانونية : على الرغم من المرونة، فإن الإجراءات يجب أن تظل ملتزمة بالقواعد القانونية الأساسية مثل حق الدفاع ومبدأ المواجهة، وهذا يضع حدوداً واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، بحيث يظل دور المحكم هو القرار النهائي، ولا يتم استبداله بأي أداة تقنية وتبقى بهذا الغلبة دائماً للعنصر البشري

ثانيا: العلاقة بين خصائص الإجراءات وإدماج الذكاء الاصطناعي

توضح هذه الخصائص أن إدماج الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات التحكيمية يمكن أن يكون دعامة قوية لدعم المحكم والأطراف ، لكنه لا يمكن أن يحل محلها. المرونة وسلطة الإرادة تسمحان بتجريب أدوات ذكية لإدارة النزاع، بينما تحدد السرية، والحياد، والدقة القانونية حدود استخدام هذه الأدوات، لضمان عدم المساس بمبادئ العدالة وحق الدفاع

وانطلاقاً من هذا المنظور، يمكن النظر إلى الذكاء الاصطناعي كأداة تكاملية تعزز كفاءة الإجراءات، وتسرع من تحليل البيانات والمستندات، وتساهم في تقليل تكاليف النزاع، مع إبقاء السلطة القضائية النهائية للمحكم، لضمان التوازن بين التقنية والقانون

ومن جانبي أرى : أن الإجراءات التحكيمية الدولية ليست مجرد إجراءات شكلية، بل منظومة قانونية متكاملة تجمع بين الإرادة التعاقدية للأطراف والوظيفة القضائية للمحكمين . وتمتاز بخصائص مثل المرونة، السلطة التعاقدية للأطراف، السرية، الكفاءة، الحياد، والدقة القانونية، وهي خصائص تجعلها قابلة للتكيف مع التطورات التكنولوجية الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. وأن فهم هذه الخصائص بدقة يمثل القاعدة القانونية الأساسية لتقييم إمكانية إدماج الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات التحكيمية ، مع ضمان عدم المساس بمبادئ

٧ عمرو سيد جمال البحيري، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على رفع كفاءة الأداء الأمني بالتطبيق على تأمين الطرق، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة المصرية، ٢٠١٩، ص١٥٩.

العدالـة وحقـوق الأطـراف، والحفـاظ علـى الطابـع الدولـي والحيـاد للمحكميـن.

الفرع الثاني

المبادئ الحاكمة للإجراءات التحكيمية الدولية

تمهيد :

المبادئ الحاكمة للإجراءات التحكيمية الدولية تمثل العمود الفقري الذي يضمن سلامة سير النزاع واحترام حقوق الأطراف ، وهي تشكل مرجعية لكل المحكمين عند تطبيق القواعد الإجرائية، سواء أكانت منصوصاً عليها في اتفاق الأطراف أيا كان شكل التحكيم شرط أو مشارطة، أو في لوائح المؤسسات التحكيمية، أو في قانون مقر التحكيم . وهذه المبادئ ليست مجرد قواعد شكلية، بل أدوات قانونية تُحقق التوازن بين الحرية التعاقدية للأطراف والوظيفة القضائية للمحكمين ، وتضمن التزام الإجراءات بمبادئ العدالة، الحياد، والمساواة

في ظل التطورات التقنية الحديثة، أصبحت هذه المبادئ أكثر أهمية، إذ يثار التساؤل حول حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي ، وما إذا كان يمكن أن يحل محل بعض الوظائف الإجرائية دون المساس بالضوابط القانونية الأساسية

ونفصل ذلك من خلال المحاور الأتية :

أولاً: مبدأ الحرية التعاقدية للأطراف في تحديد الإجراءات

ثانياً: مبدأ المساواة بين الأطراف

ثالثاً: مبدأ السرعة والكفاءة

رابعاً: مبدأ السرية وحماية البيانات

خامساً: مبدأ الحياد وعدم التحيز

سادساً: مبدأ الحق في الدفاع ومبدأ المواجهة

أولاً: مبدأ الحرية التعاقدية للأطراف في تحديد الإجراءات[٨]

يُعتبر مبدأ حرية الأطراف حجر الزاوية في التحكيم الدولي، فهو يتيح للأطراف تحديد كيفية إدارة النزاع وفق إرادتهم، بما يشمل:

١. اختيار المحكمين وتحديد أعدادهم وكفاءاتهم.

٢. تحديد اللغة ومكان التحكيم واللوائح المطبقة.

٣. تنظيم تقديم الأدلة والمرافعات، بما في ذلك إمكانية استخدام أدوات ذكية لإدارة

٨ د . رشا علي الدين ، النظام القانوني لإتفاق التحكيم ، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدرات القانونية ، ط١ ، ٢٠٢٤، ص٢٥٠.

الملفات وتحليل المستندات

لكن الحرية التعاقدية ليست مطلقة، فهي مقيَّدة بالقواعد الإلزامية لقانون مقر التحكيم وبالمبادئ العامة للتحكيم الدولي ، مثل الحق في الدفاع ومبدأ المواجهة. أي تجاوز لهذه الحدود قد يؤدي إلى بطلان الحكم التحكيمي، أو الطعن فيه أمام المحاكم المختصة

٤. التحديات العملية مع الذكاء الاصطناعي : وتتمثل في تحديد مدى أتمتة تحليل الأدلة دون المساس بحقوق الدفاع. مع ضمان أن الخوارزميات لا تحتوي على أي تحيز محتمل، بما يضمن حياد المحكم

ثانيا: مبدأ المساواة بين الأطراف

المساواة بين الأطراف هي أحد أهم المبادئ الجوهرية في الإجراءات التحكيمية الدولية، وتتمثل في:

١. الفرص المتساوية لتقديم الأدلة والمرافعات .

٢. حق التعقيب والرد على دفوع الطرف الآخر .

٣. الوصول المتساوي إلى المعلومات والأدوات المستخدمة في التحكيم ، بما في ذلك التقنيات الذكية

في سياق الذكاء الاصطناعي، يشكل هذا المبدأ تحدياً عملياً، إذ يجب التأكد من أن الخوارزميات أو المنصات الإلكترونية المستخدمة لا تفضل طرفًا على آخر ، وأن كل طرف لديه القدرة على فهم التحليلات والتوصيات التي تقدمها هذه الأدوات[٩].

ثالثا: مبدأ السرعة والكفاءة

الإجراءات التحكيمية الدولية تسعى لتحقيق التوازن بين العدالة والسرعة . فالتأخير قد يلحق ضررًا جسيمًا بالأطراف ويزيد من التكلفة الاقتصادية للنزاع. هنا يظهر دور الذكاء الاصطناعي بشكل واضح في تسريع تحليل المستندات والمعلومات القانونية الضخمة، إعداد جداول مرافعات دقيقة وتقارير متابعة سير النزاع. وتقليل الأخطاء البشرية المرتبطة بالعمليات الإجرائية المعقدة. لكن من المهم أن لا يؤدي السعي وراء السرعة إلى إهمال حق الدفاع أو التقييم النقدي للمستندات . لذا، يجب أن تكون هناك آليات رقابة بشرية صارمة على القرارات التي تنتجها الأدوات الذكية[١٠].

٩ د/ معمر بن طرية أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي: تحد جديد القانون المسؤولية المدنية الحالي، لمحات في بعض مستحدثات القانون المدني حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص الملتقى الدولي الذكاء الاصطناعي، تحد جديد للقانون الجزائر ٢٧، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨.

١٠ /طلال حسين الرعود المسؤولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنولوجيا ذات الذكاء الصناعي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢م.

رابعا: مبدأ السرية وحماية البيانات

السرية تمثل سمة مميزة للتحكيم الدولي ، فهي تحمي المعلومات التجارية والمالية الحساسة للأطراف. ومع إدماج الذكاء الاصطناعي، تظهر تحديات جديدة:

١. تخزين البيانات على منصات رقمية قد تكون خارج السيطرة الوطنية .

٢. معالجة البيانات بواسطة خوارزميات قد يتم تطويرها أو استضافتها في دول أخرى

٣. الحاجة لوضع ضوابط قانونية وتقنية مثل التشفير، الوصول المحدود، وتحديد المسؤوليات عن أي خرق

عدم الامتثال لمتطلبات السرية قد يعرّض الحكم التحكيمي للطعن، ويقلل من ثقة الأطراف بالنظام التحكيمي

خامسا: مبدأ الحياد وعدم التحيز

الحياد يمثل الضمانة الأساسية لنزاهة التحكيم الدولي ، ويشمل حياد المحكمين وعدم وجود مصالح متعارضة[١١]. وحياد أي أدوات تقنية أو منصات ذكاء اصطناعي تُستخدم في إدارة الإجراءات. والتحدي هنا هو أن الذكاء الاصطناعي قد يعتمد على خوارزميات تدريبية قد تحمل تحيزات غير مقصودة. لذلك، من الضروري فحص أي أداة قبل استخدامها لضمان حيادها. ووضع قواعد واضحة لرقابة المحكم على توصيات الذكاء الاصطناعي

سادسا: مبدأ الحق في الدفاع ومبدأ المواجهة

يضمن الحق في الدفاع للأطراف فرصة عرض جميع حججهم ودفوعهم ، بينما يتيح مبدأ المواجهة القدرة على الرد على حجج الطرف الآخر [١٢] .فعند استخدام الذكاء الاصطناعي، يجب التأكد من أن التقنيات لا تحجب أي مستند أو تحليل عن أي طرف. ناهيك عن أن أي توصية أو ملخص ذكي يجب أن يكون متاحًا للطرفين، لضمان العدالة والإجراءات المتوازنة

ومن جانبي أرى : أن المبادئ الحاكمة للإجراءات التحكيمية الدولية تشكل المرشد القانوني الأساسي لكل مرحلة من مراحل التحكيم ، وهي التي تضع الحدود القانونية والتقنية لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي . فبينما يوفر الذكاء الاصطناعي فرصًا هائلة لزيادة الكفاءة وتحليل البيانات بشكل متقدم، فإن الالتزام بالمبادئ الأساسية – الحرية التعاقدية، المساواة، السرية، الحياد، الحق في الدفاع – يضمن تحقيق العدالة وضمان قبول الأطراف للحكم

١١) إبراهيم خالد / التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٩، ص٥٢٣.

١٢ أحمد عبد الكريم سلامة ، التحكيم الإلكتروني كوسيلة لحل منازعات التجارة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص٢١٣.

الفرع الثالث

مرونة الإجراءات في التحكيم الدولي

تمهيد:

تُعد المرونة أحد أبرز السمات المميزة للتحكيم الدولي، إذ تمكّن الأطراف من تشكيل الإجراءات بما يتلاءم مع خصوصية النزاع وطبيعة العلاقة التعاقدية . في المقابل، فإن هذه المرونة لا تعني غياب الضوابط، بل هي مرونة خاضعة للإطار القانوني والأخلاقي للمبادئ الحاكمة للتحكيم .ولقد باتت هذه المرونة أكثر أهمية في ظل التحول الرقمي واستخدام الذكاء الاصطناعي ، حيث يمكن للأدوات الذكية إدارة ملايين المستندات، تنظيم الجلسات، تحليل الحجج القانونية، وحتى تقديم توصيات للمحكمين بشأن النقاط القانونية المعقدة. ومع ذلك، تفرض المرونة على الأطراف والمحكمين الالتزام بالضوابط الأساسية للعدالة، السرية، والحياد [١٣] .ونفصل من خلال المحاور الآتية:

أولاً: طبيعة المرونة في الإجراءات التحكيمية

ثانياً: حدود المرونة القانونية

ثالثاً: المرونة وإدماج الذكاء الاصطناعي

رابعاً: أمثلة مقارنة وتجريبية

أولاً: طبيعة المرونة في الإجراءات التحكيمية

يمكن وصف المرونة في التحكيم الدولي بأنها قدرة النظام الإجرائي على التكيف مع متغيرات النزاع دون الإخلال بالمبادئ الأساسية للتحكيم. وتشمل:

١. اختيار الإجراءات واللوائح :

يتيح التحكيم الدولي للأطراف تحديد القواعد الإجرائية، سواء اعتمدوا على لوائح مؤسسات تحكيمية معروفة مثل ICC أو UNCITRAL، أو وضعوا قواعد مخصصة. وهذه المرونة تسمح بدمج أدوات الذكاء الاصطناعي، مثل منصات لإدارة المستندات القانونية ، برامج ذكية لتحليل الحجج والملفات القانونية. ونظم أتمتة لجداول المرافعات وتنبيهات المواعيد النهائية[١٤].

٢. المرونة الزمنية :

يمكن تعديل الجداول الزمنية للمرافعات أو مواعيد تقديم الأدلة حسب اتفاق

١٣ عائشة شقفة، الحماية القانونية للمصنفات الناشئة عن برامج الذكاء الاصطناعي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير كلية القانون قسم القانون الخاص، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١، ص١٥٥.

١٤ () رشا بشار الصباغ ،نطاق تطبيق التحكيم الإلكتروني في تسوية منازعات العقود ،مجلة المطلب القانوني ،٢٠٢٣،ص٣٣.

الأطـراف. والـذكاء الاصطناعـي يسـهّل إدارة هـذه الجـداول بشـكل ديناميكـي، مـع تنبيهـات مستمرة لتفـادي التأخيـر، لكـن يجـب التأكـد مـن عـدم المسـاس بحـق الدفـاع أو الطعـن علـى أي إجـراء

٣. التكيف مع طبيعة النزاع والأطراف

تختلـف النزاعـات التجاريـة الدوليـة عـن النزاعـات الاسـتثمارية أو البحريـة مـن حيـث التعقيـد، عـدد الأطـراف، واخـتلاف الجنسـيات والقوانيـن. وتسـمح المرونـة بإدمـاج أدوات تحليـل ذكيـة تتعامـل مـع كميـات كبيـرة مـن البيانـات متعـددة اللغـات والأنظمـة القانونيـة المختلفـة، مـع تقديـم ملخصـات دقيقـة للمحكميـن(١٥).

ثانيا: حدود المرونة القانونية

على الرغم من أهمية المرونة، فإنها ليست مطلقة ، ولها حدود قانونية واضحة:

١. الالتـزام بالقواعـد الآمـرة لقانـون مقـر التحكيـم : أي اتفـاق علـى إجـراءات يجـب ألا ينتهـك القواعـد الإلزاميـة، مثـل شـروط صحـة الحكـم، صلاحيـات المحكـم، أو الإجـراءات المتعلقـة بالطعـن

٢. ضمـان حقـوق الدفـاع والمواجهـة : لا يجـوز لأي ابتـكار تقنـي، حتـى لـو كان قائمًـا علـى الـذكاء الاصطناعـي، أن يحجـب فرصـة أي طـرف لعـرض حججـه أو الـرد علـى حجـج الطـرف الآخـر

٣. السـرية وحمايـة البيانـات : مـع اسـتخدام منصـات رقميـة، يجـب الالتـزام بالمعاييـر الدوليـة للسـرية وحمايـة البيانـات، بمـا فـي ذلـك تشـفير المعلومـات، الوصـول المحـدود، وتحديـد المسـؤولية القانونيـة عـن أي خـرق محتمـل

٤. الحفـاظ علـى حيـاد المحكـم :المرونـة يجـب ألا تؤثـر علـى حيـاد هيئـة التحكيـم، أي أن الأدوات الذكيـة أو البرمجيـات المسـتخدمة يجـب ألا تُدخـل أي تحيـز فـي الإجـراءات أو تحليـل الأدلـة

ثالثا: المرونة وإدماج الذكاء الاصطناعي

إن إدمـاج الـذكاء الاصطناعـي فـي إجـراءات التحكيـم يبـرز قيمـة المرونـة كعنصـر أساسـي فـي تطويـر التحكيـم الدولـي . ومـن أبـرز التطبيقـات العمليـة:

١. إدارة الوثائـق والمسـتندات : تحليـل ملاييـن الصفحـات مـن العقـود والفواتيـر والمـراسلات بسـرعة عاليـة، مـع تصنيـف المسـتندات حسـب الأهميـة، وتقديـم ملخصـات دقيقـة للمحكميـن

٢. إعـداد جـداول المرافعـات وتنظيـم جلسـات افتراضيـة : برامـج الـذكاء الاصطناعـي قـادرة علـى مراقبـة المهـل الزمنيـة، إرسـال تنبيهـات للأطـراف، وضبـط جدول جلسـات

١٥) حسام الدين عبد العزيز ، التحكيم الإلكتروني وحجيته في الإثبات والتنفيذ ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة المنصورة العدد٧٧.

التحكيم بشكل متزامن مع مختلف المناطق الزمنية

٣. تحليل الحجج القانونية حيث يمكن للذكاء الاصطناعي مراجعة النصوص القانونية، السوابق القضائية، وقرارات التحكيم السابقة لتقديم توصيات تحليلية للمحكمين ، مع إبقاء القرار النهائي في يدهم لضمان الالتزام بالعدالة[١٦].

٤. التنبؤ بالتحديات القانونية والعملية إذ تساعد خوارزميات الذكاء الاصطناعي على توقع المشكلات المحتملة في سير الإجراءات، مثل التأخيرات، أو المخاطر المتعلقة بالسرية، أو نقاط الخلاف الأكثر احتمالية بين الأطراف

رابعا: أمثلة مقارنة وتجريبية

١- الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة: بدأت بعض المحاكم التجارية التجريبية باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لمراجعة الأدلة، وإعداد ملخصات قضائية، مما أثبت أن المرونة في الإجراءات تتيح تسريع النزاع دون الإخلال بحقوق الأطراف

٢- التحكيم الدولي في آسيا: لوحظ استخدام منصات ذكية في التحكيم الإلكتروني في دول شرق أسيا بصفه خاصة

١٦ محمد محمد عبد اللطيف ، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون العام والقانون الخاص ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، مايو ٢٠٢١ ص٦.

المطلب الثاني

تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة لإدارة الإجراءات التحكيمية

تمهيد :

شهدت العقود الأخيرة تطوراً هائلاً في استخدام التكنولوجيا في التحكيم الدولي، وأصبح الذكاء الاصطناعي أحد أبرز الأدوات التي يمكن أن تساهم في رفع كفاءة إدارة النزاعات، تنظيم الإجراءات، وتحليل الأدلة القانونية بكفاءة أعلى. لكن إدماج الذكاء الاصطناعي في الإجراءات التحكيمية يثير العديد من الأسئلة القانونية والفنية، مثل مدى قانونية استخدامه، حدود دوره، وكيفية ضمان الالتزام بالمبادئ الأساسية للتحكيم مثل الحرية التعاقدية، المساواة، الحياد، والحق في الدفاع(١٧). ويعالج هذا المطلب استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة لإدارة الإجراءات التحكيمية، من خلال دراسة مفهومه، الأساس القانوني لاستخدامه، وحدود الاعتماد عليه، بما يضمن تحقيق التوازن بين الكفاءة التقنية والحماية القانونية للأطراف

يتناول المطلب من خلال المطالب تعريف الذكاء الاصطناعي في سياق التحكيم، ووظائفه في إدارة الإجراءات، مثل تنظيم المستندات، تحليل الأدلة، وإعداد جداول المرافعات، مع التركيز على الفوائد العملية والتحديات التقنية. والقواعد القانونية الوطنية والدولية التي تسمح باستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التحكيم، بما يشمل القوانين المؤسسية، اتفاق الأطراف، والسوابق القضائية ذات الصلة. كما يسلط الضوء على القيود القانونية والأخلاقية، مثل حماية البيانات، السرية، حياد المحكم، وضمان الحق في الدفاع والمواجهة، مع تحليل التحديات الناشئة عن الاعتماد الكامل على الأدوات الذكية

وذلك من خلال الاتي :

الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي في المجال الإجرائي

الفرع الثاني: الأساس القانوني لاستخدام الوسائل التكنولوجية في التحكيم

الفرع الثالث: حدود اللجوء إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الإجراءات.

١٧ أحمد علي حسن عثمان ، انعكاسات الذكاء الاصطناعي علي القانون المدني ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ،ع٧٦، ٢٠٢١، ص ١٥٥٨.

الفرع الأول

مفهوم الذكاء الاصطناعي في المجال الإجرائي

تمهيد

لقد أحدثت الثورة الرقمية والتحول التكنولوجي نقلة نوعية في مجال القانون الدولي الخاص ونظام التحكيم ، وأضحى الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence-) من أهم الأدوات التي يمكن توظيفها في إدارة الإجراءات التحكيمية بكفاءة وموضوعية أعلى . فالذكاء الاصطناعي لا يقتصر على كونه أداة تقنية، بل يمثل نظاماً ذكياً قادراً على معالجة البيانات، اتخاذ القرارات الإجرائية، وتقديم التوصيات التحليلية للمحكمين، بما يعزز دقة وسرعة سير التحكيم الدولي

وفي الوقت نفسه، يثير إدماج الذكاء الاصطناعي العديد من التساؤلات القانونية والأخلاقية، أبرزها: مدى التزامه بالمبادئ الأساسية للتحكيم، مثل الحياد، السرية، حق الدفاع، ومبدأ المساواة بين الأطراف . كما يطرح تحديات مرتبطة بـ المسؤولية القانونية عن الأخطاء الناتجة عن الخوارزميات، وضمان فهم الأطراف للقرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي [١٨].

ونستعرض ذلك بشيء من التفصيل من خلال المحاور الأتية:

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي في الإجراءات التحكيمية

ثانياً: وظائف الذكاء الاصطناعي في إدارة الإجراءات التحكيمية

ثالثاً: أهمية الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي

رابعاً: التحديات القانونية والأخلاقية

أولاً: تعريف الذكاء الاصطناعي في الإجراءات التحكيمية

يرى الباحث إمكانية تعريف الذكاء الاصطناعي في المجال الإجرائي للتحكيم على أنه :

« نظام متكامل من الخوارزميات والبرمجيات القادرة على تحليل البيانات القانونية وتنظيم المعلومات، والتفاعل مع الأطراف والمحكمين لإدارة سير النزاع بشكل فعال، مع القدرة على تقديم توصيات واستنتاجات تحليلية تساعد في اتخاذ القرار دون استبدال السلطة القضائية للمحكمين».

ويشمل هذا التعريف عدة عناصر رئيسية:

١. المعالجة الذكية للبيانات القانونية: قدرة النظام على قراءة العقود، المستندات،

١٨ وسام ادريس الحبابسة، تحديات مستحدثات الذكاء الاصطناعي في تطبيق الأحكام العامة للمسؤولية المدنية في القانون الأردني ، رسالة دكتوراة جامعة مؤتة ، الكرك، ٢٠٢٥، ص١٤٧.

والرسائل القانونية بلغة طبيعية وتحليل محتواها لاستخلاص المعلومات الجوهرية

٢. التعلم الآلي (Machine Learning): تتيح للنظام التعرف على أنماط النزاعات السابقة وتوقع نتائج النزاعات الحالية بناءً على بيانات تاريخية

٣. التحليل التنبؤي (Predictive Analytics): قدرة النظام على تقديم توصيات حول احتمالات النجاح أو المخاطر في مسارات معينة من الإجراءات، مع مراعاة المعايير القانونية

وكل هذه القدرات تجعل الذكاء الاصطناعي أداة قوية في تسريع الإجراءات، تحسين جودة التحليل، وتقليل العبء الإداري على المحكمين ، لكنه في الوقت نفسه يضع حدودًا قانونية وأخلاقية لا يمكن تجاوزها

ثانيا: وظائف الذكاء الاصطناعي في إدارة الإجراءات التحكيمية

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا متعدداً في دعم العملية الإجرائية للتحكيم، ويمكن تلخيص أهم وظائفه فيما يلي:

١. إدارة المستندات والأدلة القانونية بما في ذلك من تصنيف آلاف المستندات القانونية تلقائيًا حسب أهميتها وموضوعها، وتحويلها إلى تقارير ملخصة، إلى جانب استخراج العقود والفقرات الجوهرية التي يحتاجها المحكم لفهم النزاع بشكل دقيق. ناهيك عن مقارنة النصوص القانونية والعقود السابقة للكشف عن أي تناقضات أو نقاط خلاف محتملة

٢. تنظيم جداول المرافعات والمواعيد النهائية من خلال مراقبة الالتزام بالمهل القانونية والتعاقدية. وإمكانية تعديل الجداول الزمنية ديناميكيًا بناءً على تقدم الإجراءات. وإرسال تنبيهات مستمرة للأطراف والمحكمين لتفادي أي تأخير في تقديم الأدلة أو المرافعات

٣. تحليل الحجج القانونية وتقديم توصيات بواسطة دراسة المستندات القانونية، المراسلات، وأدلة الأطراف لتقديم تقييم موضوعي. مع استخدام خوارزميات متقدمة لمقارنة الحجج بالسوابق التحكيمية السابقة وتحليل احتمالات النجاح. وقطعاً تقديم توصيات تحليلية للمحكمين مع الإبقاء على القرار النهائي بيدهم، حفاظًا على مبدأ الحياد

٤. تقييم المخاطر وسيناريوهات النزاع من خلال التنبؤ بمشكلات سير الإجراءات أو المخاطر المحتملة، مثل تأخير تقديم الأدلة أو تعقيد المنازعات متعددة الأطراف. ومساعدة المحكمين على وضع استراتيجيات لإدارة النزاع بكفاءة دون المساس بحقوق الأطراف

٥. تحقيق الكفاءة والمرونة من خلال تمكين الأطراف من استخدام أدوات التحكيم الإلكتروني بشكل مرن وفق احتياجاتهم. إلى جانب دعم اتخاذ القرار في القضايا ذات التعقيد العالي، مثل النزاعات التجارية الدولية أو الاستثمارية، حيث تتعدد الأطراف وتتنوع القوانين[١٩].

١٩ ◊ محمد المومني ، حجية أحكام التحكيم الإلكتروني وتنفيذه ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٦، ص١٠٧ وما بعدها.

ثالثا: أهمية الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي

١. رافعة للكفاءة: تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالإجراءات التحكيمية، خصوصًا في القضايا المعقدة أو متعددة الأطراف

٢. أداة دعم للمحكمين: تمكينهم من تحليل البيانات الكبيرة وتقديم ملاحظات دقيقة دون استهلاك الوقت والجهد البشري

٣. ضمان المرونة في إدارة النزاعات: القدرة على التكيف مع حجم النزاع، عدد الأطراف، وطبيعة المستندات القانونية

٤. تقليل الأخطاء البشرية: ضمان مراجعة شاملة لجميع المستندات المهمة وعدم تفويت أي عنصر جوهري في النزاع

رابعا: التحديات القانونية والأخلاقية

إدماج الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي يفرض مجموعة من القيود القانونية والأخلاقية[٢٠]:

١. مبدأ الحياد وعدم التحيز : يجب التأكد من خلو الخوارزميات من أي تحيزات قد تؤثر على تحليل البيانات أو التوصيات المقدمة للمحكمين

٢. الحق في الدفاع والمواجهة: يجب أن تكون جميع التوصيات والتحليلات متاحة للطرفين، مع إبقاء السلطة النهائية للمحكم لضمان احترام مبدأ العدالة

٣. السرية وحماية البيانات : ضرورة أن تكون أي منصة تعتمد الذكاء الاصطناعي أن تتضمن نظم تشفير صارمة لضمان سرية المعلومات وحماية البيانات الشخصية والحساسة

٤. المسؤولية القانونية: تحديد المسؤولية في حال حدوث خطأ في التحليل أو التوصية، سواء كانت ناجمة عن الخوارزمية أو سوء استخدام الأدوات التقنية

٥. الإطار الأخلاقي: يجب أن يلتزم النظام بمبادئ الشفافية، القابلية للتفسير، والقدرة على تقديم تفسير للنتائج، بما يضمن ثقة الأطراف في التحكيم

ويرى الباحث أن الذكاء الاصطناعي يمثل ثورة حقيقية في إدارة الإجراءات التحكيمية الدولية ، إذ يمكنه رفع كفاءة التحكيم، تقليل التكاليف، وتحسين جودة القرارات التحكيمية. ومع ذلك، فإن توظيفه يجب أن يتم ضمن إطار قانوني وأخلاقي صارم ، يضمن الالتزام بالمبادئ الأساسية للتحكيم من الحرية التعاقدية، الحق في الدفاع، المساواة بين الأطراف، السرية، والحياد . فالذكاء الاصطناعي هو أداة دعم وتحليل، لا استبدال للمحكمين ، ويجب استخدامه لتعزيز العدالة وليس لإخلالها.

٢٠ محمد عبدالحكيم، دور الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، بحث جامعة المنصورة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، ٢٠٢١.

الفرع الثاني

الأساس القانوني لاستخدام الوسائل التكنولوجية في التحكيم

تمهيد:

يُعد استخدام الوسائل التكنولوجية، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، جزءاً لا يتجزأ من إدارة الإجراءات التحكيمية الدولية ، حيث ساهمت هذه الوسائل في تسريع العمليات، تنظيم المستندات، وتحليل البيانات القانونية بكفاءة أكبر . ومع ذلك، فإن إدماج التكنولوجيا يطرح تحديات قانونية هامة تتعلق بشرعية استخدامها وحدودها، وضرورة الالتزام بالمبادئ الأساسية للتحكيم الدولي ، مثل الحياد، المساواة، الحق في الدفاع، والسرية

ينطلق هذا المطلب من تحليل الأساس القانوني لاستخدام الوسائل التكنولوجية في التحكيم من ثلاث زوايا:

١. الإطار التشريعي الدولي والوطني للتحكيم الإلكتروني.

٢. دور اتفاق الأطراف واللوائح المؤسسية في تمكين استخدام التكنولوجيا.

٣. التحولات القضائية والفقهية بشأن استخدام الأدوات التقنية في الإجراءات التحكيمية

أولاً: الإطار القانوني الدولي والوطني للتحكيم الإلكتروني

في العقود الأخيرة، بدأت القوانين الدولية والمحلية في استيعاب التحكيم الإلكتروني ، مع إدراك الدور المتنامي للتكنولوجيا في إدارة النزاعات. ويمكن توضيح هذا من خلال:

١. القوانين الوطنية : قانون التحكيم العماني رقم ٢٠٢٣/١٩ يسمح باستخدام الوسائل الإلكترونية في جميع مراحل التحكيم، بما في ذلك تقديم المستندات وإجراء الجلسات الافتراضية، مع الالتزام بالسرية والحق في الدفاع. كما يسمح نظام التحكيم السعودي (المرسوم م/٣٤ لعام ٢٠١٢) ضمناً بذلك. بينما نجد أن القانون المصري رقم ١٩٩٤/٢٧ بشأن التحكيم ، المعدل، أقر إمكانية اعتماد الوسائل التكنولوجية إذا اتفقت الأطراف على ذلك، بشرط ألا تؤثر على مبادئ العدالة الأساسية[٢١].

٢ - القوانين المقارنة : مثل القانون الفرنسي للتحكيم التجاري (قانون التحكيم ٢٠١١)، والقانون الإنجليزي (Arbitration Act 1996)، اللذان يعترفان صراحة بإمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية، بشرط حفظ حقوق الأطراف ومراعاة إجراءات الإثبات

٢. المبادئ الدولية :

٢١ ◊ أحمد عبد الصادق ، المرجع العام في التحكيم ، منشأة المعارف ، القاهرة ، ط٦، ٢٠١٤، ص٢٥٥.

- قواعد UNCITRAL للتحكيم التجاري الدولي (٢٠١٠) : تنص على إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات التحكيمية، بما يشمل تقديم المستندات وإجراء الجلسات عن بعد

- قواعد اللجنة الدولية للتحكيم (ICC Arbitration Rules 2021) : تتيح استخدام التكنولوجيا لضمان المرونة والسرعة والكفاءة في إدارة النزاعات، مع الالتزام بمبدأ الحياد والمساواة بين الأطراف

ثانيا: دور اتفاق الأطراف واللوائح المؤسسية

اتفاق الأطراف يمثل حجر الزاوية في تحديد مدى إمكانية استخدام الوسائل التكنولوجية، حيث يمكن للأطراف تحديد نوعية الأدوات التقنية المستخدمة، مثل المنصات الرقمية والذكاء الاصطناعي ، إلي جانب نطاق استخدامها في إدارة المستندات، المرافعات، والتحليل القانوني. ومعايير السرية وحماية البيانات

أما اللوائح المؤسسية للتحكيم ، فهي توفر إطاراً تنظيمياً عملياً لتطبيق التكنولوجيا، مثل(٢٢):

- اللائحة الدولية للتحكيم التجاري (ICC Rules 2021) : تتيح للمحكمين استخدام الوسائل الإلكترونية مع الالتزام بالحياد والمساواة

- قواعد مركز لندن للتحكيم الدولي (LCIA Rules 2020) : تحدد إمكانية عقد جلسات التحكيم عن بعد، وتقديم المذكرات القانونية إلكترونيًا، مع التأكيد على حماية حقوق الأطراف

- قواعد UNCITRAL للتحكيم الإلكتروني (٢٠٢١) : تضع إطاراً قانونياً مرناً يتيح استخدام التكنولوجيا دون المساس بحقوق الدفاع والمواجهة

ثالثا: التحولات القضائية والفقهية بشأن استخدام الوسائل التقنية

شهدت السنوات الأخيرة تحولات قضائية وفكرية مهمة تدعم استخدام التكنولوجيا في التحكيم، منها:

١. الموقف القضائي : محاكم مثل محكمة الاستئناف في نيويورك، والمحاكم التجارية في لندن، أكدت شرعية استخدام الوسائل الإلكترونية إذا كان هناك اتفاق مسبق بين الأطراف، مع مراعاة مبدأ العدالة الإجرائية(٢٣)

٢. الرأي الفقهي : يرى الفقه الحديث أن إدماج الوسائل التقنية، بما فيها الذكاء الاصطناعي، يساعد على تحقيق السرعة والكفاءة وتقليل الأخطاء البشرية ، لكنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن السلطة التحكيمية للمحكمين. ويشدد الفقه على ضرورة وضع ضوابط قانونية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي ، تشمل حماية البيانات، السرية، التفسير الشفاف للقرارات، ومراقبة أي تحيز محتمل

٢٢ ◊ عبدالمنعم زمزم، قانون التحكيم الإلكتروني، دراسة مقارنة لقواعد مجمعية التحكيم الأمريكية وتنظيم محكمة الفضاء في ضوء المبادئ العامة للتحكيم التقليدي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص١٥٩.

٢٣ ◊ د. إيناس الخالدى، التحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩، ص٩٨.

رابعا: دور الذكاء الاصطناعي في إطار الأساس القانوني

يمكن تلخيص العلاقة بين الأساس القانوني واستخدام الذكاء الاصطناعي في عدة نقاط:

١. الشرعية القانونية : أي استخدام للذكاء الاصطناعي يجب أن يكون مستنداً إلى اتفاق الأطراف، أو نص قانوني/ لائحي صريح يجيزه سواء في العقد الذي ينظم العلاقة التعاقدية أو في اتفاق التحكيم سواء كان شرط أم مشارطة

٢. الالتزام بالمبادئ الأساسية : يجب ضمان أن الأداة الذكية لا تنتهك الحياد، المساواة، السرية، والحق في الدفاع

٣. المسؤولية والمساءلة : تحديد المسؤولية عن أي خطأ ناتج عن الخوارزميات أو سوء استخدام التكنولوجيا، بما يعزز ثقة الأطراف في التحكيم

ومن جانبي أرى : أن الأساس القانوني لاستخدام الوسائل التكنولوجية في التحكيم يمثل الضمانة القانونية الضرورية لاستثمار الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة وفعالة . فبينما توفر التكنولوجيا فرصًا هائلة لتسريع الإجراءات وتحسين الجودة، فإن إدماجها يجب أن يتم وفق أطر قانونية واضحة تضمن احترام المبادئ الأساسية للتحكيم الدولي ، بما يشمل الحرية التعاقدية، الحق في الدفاع، المساواة بين الأطراف، والسرية.

الفرع الثالث

حدود اللجوء إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الإجراءات

تمهيد :

بينما يمثل الذكاء الاصطناعي أداة فاعلة لتعزيز كفاءة الإجراءات التحكيمية الدولية، إلا أن الاعتماد الكامل عليه يثير إشكاليات قانونية وأخلاقية جوهرية. فالتحكيم الدولي ليس مجرد إدارة تقنية للنزاع، بل هو عملية قضائية قائمة على مبادئ العدالة والحقوق الأساسية للأطراف. ولذلك، لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يتجاوز هذه المبادئ، وإلا فقد يفقد التحكيم شرعيته وفعاليته القانونية. ويناقش هذا المطلب الحدود القانونية، الأخلاقية، والفنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الإجراءات التحكيمية، من خلال أربعة محاور أساسية:

أولاً : الحدود القانونية

ثانياً : حدود الحق في الدفاع والمواجهة

ثالثاً : السرية وحماية البيانات

رابعاً : الحدود التقنية والأخلاقية للمحكم الذكي

أولاً: الحدود القانونية

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم يجب أن يحترم الإطار القانوني الدولي والوطني، ويخضع لرقابة صارمة لضمان عدم تجاوز صلاحيات المحكم. ويمكن تلخيص أهم النقاط في هذا الصدد:

١- احترام حرية الأطراف وتوافقها: لا يجوز استخدام الذكاء الاصطناعي إلا إذا وافق الأطراف على ذلك، سواء في عقد التحكيم أو لاحقًا أثناء سير الإجراءات. وفي غياب موافقة الأطراف، يعتبر أي تحليل آلي أو توصية ذكية غير ملزمة قانونيًا وقد تؤثر على شرعية الحكم النهائي[٢٤].

٢- الالتزام بالمبادئ الأساسية للتحكيم :المساواة بين الأطراف: أي أداة ذكية يجب أن تتيح وصولًا متساويًا للأطراف لجميع البيانات والتوصيات

٣- الحياد وعدم التحيز: يجب فحص خوارزميات الذكاء الاصطناعي للتأكد من عدم وجود أي تحيز مسبق يفضل طرفًا على آخر

٤- التوافق مع اللوائح المؤسسية: مثل قواعد ICC، LCIA، UNCITRAL، والتي تحدد بدقة حدود استخدام الوسائل التكنولوجية

٢٤ د. خالد عبد العظيم أبو غابة ، التحكيم وأثره في فض المنازعات، دار الفكر الجامعي، ط ١، الإسكندرية ، ٢٠١١، ص٢٤٠.

٥- تحديد المسؤولية القانونية: في حال حدوث خطأ أو إخفاق بسبب الذكاء الاصطناعي، يجب تحديد المسؤولية: هل هي على مزود النظام، أم على المحكم، أم على الأطراف؟

وجدير بالذكر بعض القوانين الوطنية، مثل القانون السويسري للتحكيم، تشير إلى إمكانية تحميل المحكم مسؤولية اختيار أداة غير مناسبة أو الاعتماد الكامل على الذكاء الاصطناعي بدون إشراف بشري ، ومن جانبي أري أن هذا غير ملائم على الاطلاق وقد يفتقد هنا شرط نزاهة وحياد المحكم وفقا للمعلومات التي تم تغذية النظام بها.

ثانيا: حدود الحق في الدفاع والمواجهة

الحق في الدفاع والمواجهة يعد حجر الزاوية في أي إجراء تحكيمي عادل. ويطرح الذكاء الاصطناعي تحديات مباشرة لهذا الحق منها ما يلي على سبيل المثال : إمكانية التفسير؛ التوصيات الآلية يجب أن تكون قابلة للفهم والتفسير من قبل الأطراف، وإلا يصبح التحليل الذكي أداة غير شفافة تؤثر على حق الدفاع. وتوفير فرص الرد والمواجهة ؛ أي استنتاج أو تحليل ذكي يجب أن يُتاح للطرفين للاطلاع عليه والرد عليه قبل اتخاذ أي قرار تحكيمي نهائي. وهذا يعزز مبدأ العدالة الإجرائية ويضمن عدم استبعاد أي طرف من المشاركة الفعالة في العملية التحكيمية. إلي جانب الحد من الاعتماد الكامل على الذكاء الاصطناعي؛ لا يجوز للذكاء الاصطناعي أن يقرر بمفرده قبول الأدلة أو رفضها، أو أن يكون صاحب الكلمة الفصل في أي نزاع، لأن ذلك قد يؤدي إلى إضعاف شرعية الحكم التحكيمي[٢٥].

ثالثا: السرية وحماية البيانات

تعد السرية وحماية البيانات من أكثر التحديات تعقيدًا عند استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم حيث يعظم دور حماية المعلومات الحساسة: يجب تطبيق تقنيات التشفير المتقدم لضمان أن المستندات القانونية والمراسلات لا يمكن الوصول إليها إلا من الأطراف المخوّلة والمحكمين. كما تحتل إدارة البيانات الضخمة مكانة فى تقنيات الذكاء الاصطناعي والذي يتعامل مع كميات كبيرة من المعلومات، ما يجعل أي خرق أمني أكبر خطر على سلامة التحكيم . ولا يجب أن نغفل التوافق مع القوانين الدولية للخصوصية: مثل لائحة GDPR الأوروبية، التي تحدد معايير صارمة لمعالجة البيانات الشخصية، حتى في سياق التحكيم الدولي. أي استخدام للذكاء الاصطناعي يجب أن يضمن موافقة الأطراف ومعالجة البيانات بطريقة قانونية وأخلاقية

رابعا: الحدود التقنية والأخلاقية للمحكم الذكي

إضافة إلى القيود القانونية، هناك حدود تقنية وأخلاقية: منها علي سبيل المثال الاعتماد على البيانات التاريخية: خوارزميات الذكاء الاصطناعي تعتمد على

٢٥ د. أبو العلا على النمر ، المركز القانوني للمحكم في خصومة التحكيم، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٤٩.

بيانات سابقة، ما قد يؤدي إلى تكرار الأخطاء أو الانحيازات القديمة إذا لم تتم مراجعتها بدقة. ومنها أيضاً القابلية للتفسير والشفافية: يجب أن تكون أي توصية أو تحليل قابلًا للتفسير أمام الأطراف، لضمان الثقة في العملية التحكيمية. أي «صندوق أسود» تقني قد يقوض مبدأ الشفافية ويهدد العدالة الإجرائية. كما أن منها الأخلاقيات المهنية للمحكمين: يجب أن يظل القرار النهائي للمحكم البشري، مع استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة وليست سلطة مستقلة. وكل هذا يضمن المسؤولية الأخلاقية والقانونية في إدارة النزاع

ويرى الباحث أن الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي أداة قوية وفعالة، لكنه محدودة قانونيًا وتقنيًا وأخلاقيًا. فبينما يعزز الكفاءة ويقلل الوقت والتكاليف، يجب توظيفه ضمن إطار قانوني واضح، مع احترام مبادئ العدالة الأساسية: الحرية التعاقدية، الحق في الدفاع، المساواة بين الأطراف، السرية، والحياد. وإلا فإن الإفراط في الاعتماد على الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى إضعاف شرعية الإجراءات التحكيمية وتقويض ثقة الأطراف في النظام التحكيمي.

المبحث الثاني

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات التحكيمية الدولية

تمهيد وتقسيم:

أضحى الذكاء الاصطناعي اليوم أداة رئيسية لإدارة الإجراءات التحكيمية الدولية ، ليس فقط في تنظيم المستندات وتحليل البيانات القانونية، بل أيضاً في تعزيز سرعة وكفاءة التحكيم وضمان التوازن بين الأطراف . فتطبيقات الذكاء الاصطناعي تشمل مختلف مراحل التحكيم، بدءاً من استقبال الطلبات والمستندات، مروراً بإدارة الأدلة والمرافعات، وانتهاءً بالمساعدة في إعداد القرارات التحكيمية وتقديم التوصيات التحليلية . ويتميز فصل التطبيقات بأنه يعرض العلاقة العملية بين القانون والتكنولوجيا، مسلطاً الضوء على كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي بطريقة تضمن الالتزام بالمبادئ القانونية الأساسية: الحياد، السرية، الحق في الدفاع، والشفافية (٢٦).

ويتم في هذا الفصل تحليل التطبيقات من خلال محاور فرعية محددة، تشمل ما يلي:

١. إدارة المستندات والأدلة القانونية باستخدام الذكاء الاصطناعي.

٢. دعم اتخاذ القرارات والتحليلات القانونية للمحكمين .

٣. تسهيل التواصل والجلسات الافتراضية بين الأطراف والمحكمين .

٤. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مراقبة مواعيد ونظام الإجراءات التحكيمية .

ويشكل هذا الفصل حلقة الوصل بين النظرية القانونية للذكاء الاصطناعي في التحكيم، والتطبيق العملي له في إدارة النزاعات الدولية ، مما يسمح بفهم دقيق للدور المزدوج للتكنولوجيا: أداة مساعدة ورافعة لكفاءة التحكيم، دون الإخلال بالضمانات القانونية للأطراف

وعليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين اثنين كالتالي :

المطلب الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تنظيم الخصومة التحكيمية

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في الإثبات والتحقيق

٢٦ د. آلاء يعقوب النعيمي، الإطار القانوني لاتفاق التحكيم الإلكتروني، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، الإمارات، ع٢، المجلد السادس، جمادى الأول ٢٠٠٩م.

المطلب الأول

دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنظيم الخصومة التحكيمية

تمهيد وتقسيم :

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم أداة استراتيجية لا غنى عنها في تنظيم الخصومة التحكيمية الدولية، حيث تتجاوز أهميته مجرد دعم اتخاذ القرار أو تحليل المستندات، ليشمل إعادة هيكلة كيفية سير النزاع التحكيمي بأكمله بطريقة أكثر فاعلية وشفافية. فالتحكيم الدولي، بطبيعته، يتسم بتعدد الأطراف، تنوع القوانين المعمول بها، وتعقيد الأدلة والمستندات، ما يجعل إدارة الخصومة تحديًا كبيرًا يتطلب أدوات متقدمة لتسهيل العملية التحكيمية والحفاظ على مبادئ العدالة الأساسية

يقدم الذكاء الاصطناعي في هذا السياق إمكانيات فريدة، أهمها على سبيل المثال:

تنظيم وإدارة المعلومات القانونية: حيث يمكن للذكاء الاصطناعي فرز وتحليل المستندات والبيانات القانونية الضخمة، وتصنيفها وفق أهميتها، مما يتيح للمحكمين التركيز على النقاط الجوهرية للنزاع دون الانشغال بالمهام الروتينية

تسريع الإجراءات التحكيمية: من خلال أتمتة عمليات جدولة المرافعات، متابعة المهل القانونية، وتنبيه الأطراف لأي مواعيد نهائية، ما يقلل من التأخير ويعزز الالتزام بالإجراءات المتفق عليها

تعزيز الشفافية والمساواة بين الأطراف: تضمن أدوات الذكاء الاصطناعي وصول جميع الأطراف إلى نفس المعلومات والبيانات التحليلية، بما يحفظ مبدأ المساواة ويقلل احتمالات الانحياز أو التفرد بالمعلومات من قبل أحد الأطراف

تقديم توصيات تحليلية موضوعية للمحكمين: حيث يعتمد النظام على بيانات تاريخية، نماذج سابقة، وخوارزميات متقدمة لتقديم سيناريوهات وتقديرات احتمالية النتائج، مع الإبقاء على القرار النهائي بيد المحكم لضمان الالتزام بالحياد واستقلالية التحكيم

ويمكن القول إن دور الذكاء الاصطناعي في تنظيم الخصومة التحكيمية لا يقتصر على جانب تقني بحت، بل يمتد إلى تعزيز العدالة الإجرائية، رفع كفاءة إدارة النزاع، ودعم المحكمين والأطراف على حد سواء. ومع ذلك، يبقى الالتزام بالحدود القانونية والأخلاقية ضروريًا، لضمان عدم استبدال السلطة التحكيمية البشرية بالنظام الذكي، واحترام المبادئ الأساسية للتحكيم الدولي: الحياد، السرية، المساواة، والحق في الدفاع

وعليه سيتم تناول هذا المطلب من خلال الفروع الأتية:

الفرع الأول: إدارة الجداول الزمنية والجلسات

الفرع الثاني: تبادل المذكرات والمستندات إلكترونيًا

الفرع الثالث: الترجمة القانونية الذكية أثناء الإجراءات

الفرع الأول

إدارة الجداول الزمنية والجلسات

تمهيد :

يُعد إدارة الجداول الزمنية والجلسات من العناصر الأساسية في تنظيم أي عملية تحكيمية، حيث أن الدقة في المواعيد، والتنسيق بين الأطراف والمحكمين، ومتابعة الإجراءات بشكل متزامن هي عناصر حاسمة لضمان سير التحكيم بكفاءة وفاعلية. في السياق التقليدي للتحكيم، يمكن أن تكون هذه العمليات معقدة ومتعبة، خصوصاً في القضايا ذات الأبعاد الدولية أو متعددة الأطراف. لكن، مع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي ، أصبحت إدارة الجداول الزمنية وتحقيق التنسيق بين الأطراف ؛ عملية أكثر سلاسة ومرونة، مما يساعد على تسريع وتيرة الإجراءات التحكيمية وتقليل الأخطاء البشرية التي قد تحدث في مراحل التنسيق[٢٧].

وستناول هذا الجزء بشيء من التفاصيل علي النحو التالي:

أولاً: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في جدولة الجلسات

ثانياً: استخدام الذكاء الاصطناعي في تنظيم الجلسات الافتراضية

ثالثاً: تحسين تتبع مواعيد الإجراءات

رابعاً: التحديات القانونية والأخلاقية في إدارة الجداول والجلسات

أولاً: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في جدولة الجلسات

إن من أحد التطبيقات الأكثر أهمية للذكاء الاصطناعي في الإجراءات التحكيمية هو إدارة الجداول الزمنية الخاصة بالجلسات والمهل القانونية. حيث يمكن للأنظمة الذكية تحقيق ما يلي:

١. إعداد الجداول الزمنية الآلية ؛ وذلك في ظل تعدد الأطراف واختلاف المواقع الزمنية، يصبح من الصعب في كثير من الأحيان التنسيق بين المحكمين والأطراف

٢٧)مشيرة أحمد صالح ،الوسائل الإلكترونية لتسوية نزاعات الملكية الفكرية التحكيم الإلكتروني نموذجاً،المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات ، الجمعية المصرية للمكتبات وللمعلومات والأرشيف،٢٠١٤.

لجدولة الجلسات. يمكن للذكاء الاصطناعي استخدام الخوارزميات الذكية التي تأخذ في الاعتبار التوقيتات المختلفة والتفضيلات الشخصية للمحكمين والأطراف، مما يؤدي إلى جدولة جلسات مرنة وفعالة

٢. التنبيه التلقائي بالمواعيد النهائية ؛ حيث يستطيع النظام الذكي مراقبة المواعيد النهائية المحددة في اتفاق التحكيم أو قواعد التحكيم المؤسسي (مثل قواعد ICC أو LCIA)، كما يمكنه إرسال تنبيهات أو إشعارات تذكير إلى الأطراف والمحكمين بشأن الموعد المحدد لتقديم المستندات أو إجراء الجلسات. وهذا النظام يقلل من التأخيرات التي قد تحدث بسبب نسيان الأطراف أو المحكمين للمواعيد النهائية المهمة[٢٨].

٣. التنسيق مع الأطراف المتعددة : وفي التحكيم الدولي، قد يتضمن النزاع أطرافاً متعددة تتواجد في مناطق زمنية مختلفة؛ وتتمكن تطبيقات الذكاء الاصطناعي من تنسيق مواعيد الجلسات ؛ بحيث تتناسب مع جميع الأطراف بشكل عادل. وهذا يساعد في تجنب التأخيرات التي قد تحدث بسبب التأثيرات المترتبة على اختلاف التوقيتات بين الدول

ثانيا: استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنظيم الجلسات الافتراضية

أدى التطور التكنولوجي إلى تغير كبير في طريقة عقد الجلسات التحكيمية . فقد أصبحت الجلسات الافتراضية جزءاً أساسياً في العديد من قضايا التحكيم الدولية، خصوصاً بعد جائحة COVID-19 التي فرضت تحولاً كبيراً في المجالات التجارية مما انعكس على مجال التحكيم الإلكتروني

١. إجراء الجلسات عن بعد : في ظل التوسع في التحكيم الإلكتروني ، أصبح بإمكان المحكمين والأطراف إجراء جلسات تحكيم عن بُعد باستخدام منصات فيديو متكاملة، التي تديرها تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل أدوات التحليل الصوتي والصورة. يمكن لهذه الأنظمة مراقبة الاتصال، تنسيق المشاركين، وضمان استمرارية الجلسة دون انقطاع . وعلى سبيل المثال، يمكن للنظام الذكي تقديم تقارير تلقائية حول المشكلات التقنية مثل انقطاع الصوت أو الصورة، مما يساعد في ضمان سير الجلسة بسلاسة[٢٩].

٢. تحليل المشاركات واللغة الطبيعية : تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) يمكن أن تساعد في تحليل المداخلات والحديثات القانونية أثناء الجلسات، ما يمكن المحكمين من مراجعة وتحليل النقاط الرئيسية بسرعة وبدقة عالية. كما يمكن أن تقوم أنظمة الذكاء الاصطناعي بتسليط الضوء على الأطروحات القانونية المهمة والمرتبطة بالقضية، مما يتيح للمحكمين التفاعل بفاعلية أكبر

٢٨ د. سامح محمد السيد ، التحكيم فى مصر بعد تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، رسالة دكتوراة جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨، ص٢٥١.

٢٩ د.عرفات أحمد المنجى ، التحكيم فى منازعات الاعتماد المستندية في الفقه والقانون المقارن ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٧، ص٢٥١.

مـع النقـاط الجوهريـة (٣٠)

٣. إدارة المشـاركين والتفاعـل مـع النظـام : يمكـن للـذكاء الاصطناعـي أن يوفـر إدارة تلقائيـة للمشـاركين ، حيـث يتمكـن مـن تحديـد المتحـدث، تنظيـم الحـوارات، وإدارة التفاعـل بيـن الأطـراف داخـل الجلسـات الافتراضيـة. بالإضافـة إلـى ذلـك، يمكنـه توفيـر تقاريـر حـول تقدم الجلسـة وتنبيـه المحكميـن إلـى أي تأخيـر فـي سـير الإجـراءات

ثالثا: تحسين تتبع مواعيد الإجراءات

مـن أكبـر التحديـات فـي التحكيـم الدولـي هـو متابعـة سـير الإجـراءات والمهـل الزمنيـة . يمكـن للـذكاء الاصطناعـي أن يلعـب دورًا حيويًـا فـي تحسـين هـذا الجانـب، مـن خلال:

١. مراقبـة المهـل القانونيـة : الـذكاء الاصطناعـي يسـاعد فـي تتبـع الالتـزام بالمهـل القانونيـة المحـددة فـي اتفاقيـة التحكيـم أو القواعـد المؤسسـية. وهـذا يشـمل مواعيـد تقديـم المسـتندات، الـردود، وغيرهـا مـن الإجـراءات ، ممـا يسـاهم فـي تجنـب التأخيـر غيـر المبـرر وضمـان الالتـزام بمواعيـد الجدولـة الدقيقـة

٢. التفاعـل الذكـي مـع الأطـراف : مـن خلال إرسـال تذكيـرات تفاعليـة للأطـراف والمحكميـن حـول المواعيـد القادمـة، يتـم تعزيـز الالتـزام بالمواعيـد النهائيـة وتحقيـق الكفـاءة فـي سـير الإجـراءات

٣. التحقـق مـن التـزام الأطـراف : يمكـن للـذكاء الاصطناعـي مراقبـة التقـدم في تقديم الأدلـة والـردود، التأكـد مـن الالتـزام بالمهـل الزمنيـة وتوفيـر تقاريـر للمحكميـن حـول الوضـع العـام للإجـراءات، ممـا يسـاهم فـي التنظيـم المسـتمر للتحكيـم(٣١)

رابعا: التحديات القانونية والأخلاقية في إدارة الجداول والجلسات

علـى الرغـم مـن الفوائـد الكبيـرة التـي يقدمهـا الـذكاء الاصطناعـي فـي إدارة الجـداول والجلسـات، فـإن هنـاك بعـض التحديـات القانونيـة والأخلاقيـة المرتبطـة باسـتخدام هـذه التكنولوجيـا:

١. الموافقـة الصريحـة مـن الأطـراف : يجـب أن يوافـق الأطـراف علـى اسـتخدام الأنظمـة الذكيـة فـي تنظيـم الجـداول أو الجلسـات، لضمـان أن لا تنتهـك هـذه الأنظمـة حـق الدفـاع أو مبـدأ المسـاواة بيـن الأطـراف

٢. الشـفافية والرقابـة : علـى الرغـم مـن أن الـذكاء الاصطناعـي يعمـل بشـكل مسـتقل، إلا أن هنـاك حاجـة إلـى ضمـان الشـفافية فـي كيفيـة اسـتخدام هـذه الأنظمـة، وكذلـك الرقابـة القضائيـة لضمـان أن الإجـراءات تتـم بشـفافية ودون أي تأثيـر غيـر عـادل

٣٠ د. محمد سهيل الفقي ، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الدولية ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠٢٤ ، ص ٢٣٠.

٣١ د. فارس عمران ، قوانين ونظم التحكيم « بالدول العربية والخليجية ودول أخرى «، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ٢٠١٥،

٣. قضايا حماية البيانات : ينبغي على الأنظمة الذكية أن تضمن حماية المعلومات الحساسة المتعلقة بالجداول الزمنية والجلسات، بما يتماشى مع قوانين حماية البيانات مثل GDPR في أوروبا[٣٢].

ومن جانبي أرى أن : إدارة الجداول الزمنية والجلسات باستخدام الذكاء الاصطناعي يمثل خطوة هامة نحو تحسين كفاءة التحكيم الدولي ، بما يضمن تنظيما دقيقا وسريعا للإجراءات. هذه الأدوات توفر دقة وشفافية أكبر في تحديد المواعيد، كما تسهم في تعزيز التنسيق بين الأطراف والمحكمين ، وهو ما يؤدي إلى تقليل الأخطاء البشرية والحد من التأخيرات. ومع ذلك، من الضروري أن يتم استخدام هذه الأنظمة ضمن إطار قانوني وأخلاقي يحفظ حقوق الأطراف ويحترم مبادئ العدالة الإجرائية

٣٢ ()عبدالرحمن على إبراهيم ، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الانسان فى العمل الأمني ، مجلة الفقه والقانون ،عدد (١٢٠) ،٢٠٢٢.

الفرع الثاني

تبادل المذكرات والمستندات إلكترونياً

تمهيد :

أصبح تبادل المذكرات والمستندات إلكترونياً جزءاً لا يتجزأ من عملية التحكيم الدولي، لا سيما مع تزايد استخدام التحكيم الإلكتروني والذكاء الاصطناعي في إدارة النزاعات. هذا التحول الرقمي لم يقتصر على تسهيل الوصول إلى المستندات ، بل أصبح يمثل عنصراً جوهرياً في تحقيق الكفاءة، السرعة، والشفافية في الإجراءات التحكيمية. ففي سياق التحكيم الدولي، يتعامل الأطراف والمحكمون مع حجم هائل من المستندات القانونية، المراسلات، والشهادات الفنية ، والتي تتطلب نظاماً متطوراً لإدارتها وتبادلها بشكل آمن وموثوق . وهنا يأتي دور الذكاء الاصطناعي، الذي يتيح تسريع العمليات، مراقبة الالتزام بالمهل القانونية، وتحليل البيانات القانونية المعقدة ، بما يضمن سير الخصومة التحكيمية وفق قواعد العدالة والشفافية(٣٣).

وبناء عليه سيتم تناول ذلك من خلال العناصر الأتية :

أولاً: أهمية التبادل الإلكتروني للمستندات في التحكيم الدولي

ثانياً: الأطر القانونية لتبادل المستندات إلكترونيًا

ثالثاً: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين تبادل المستندات

رابعاً: التحديات والمخاطر القانونية

أولاً: أهمية التبادل الإلكتروني للمستندات في التحكيم الدولي

يتمثل الدور الأساسي لتبادل المستندات إلكترونياً في تحقيق الوصول السريع والآمن إلى المعلومات الأساسية للنزاع ، مما يؤثر بشكل مباشر على فعالية إدارة الإجراءات والتحكيم نفسه. ومن أهم مزايا هذه الطريقة:

١. تقليل الزمن والتكاليف : بدلاً من إرسال المستندات الورقية بالطرق التقليدية، يمكن للأطراف والمحكمين تبادل الوثائق والمذكرات بشكل فوري وآمن ، مما يقلل من التأخير ويخفض التكاليف المرتبطة بالنقل والطباعة

٢. تعزيز الشفافية والمساواة : يتيح النظام الإلكتروني للأطراف الوصول إلى نفس النسخ من المستندات في الوقت نفسه ، مما يحافظ على مبدأ المساواة بين الأطراف ويمنع أي تأثير غير عادل

٣٣ د. محمد إبراهيم موسي التحكيم الإلكتروني، مؤتمر التحكيم التجاري الدولي، مؤتمر التحكيم التجاري الدولي، جامعة الإمارات العربية، ٢٨ إبريل ٢٠٠٨ ، المجلد الثالث.

٣. تسهيل المراجعة والتحليل : يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل المستندات تلقائياً، فرزها حسب الأهمية، وربط المعلومات ببعضها البعض، ما يساعد المحكمين على تركيز جهودهم على القضايا الجوهرية دون الانغماس في الأعمال الروتينية

٤. توفير سجلات دقيقة للمعاملات : يتيح النظام الإلكتروني إنشاء سجلات دائمة وموثوقة لجميع المراسلات والمستندات، والتي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة في مراحل الاستئناف أو التنفيذ(٣٤).

ثانيا: الأطر القانونية لتبادل المستندات إلكترونيا

يعتمد نجاح تبادل المذكرات والمستندات إلكترونياً على وجود قاعدة قانونية واضحة تضمن شرعية الإجراءات وتحمي حقوق الأطراف. ومن أهم المبادئ القانونية:

١. موافقة الأطراف ؛ يجب أن يوافق الأطراف صراحة على استخدام الوسائل الإلكترونية لتبادل المستندات، سواء في اتفاق التحكيم (شرط / مشارطة) أو خلال سير الإجراءات ، عدم وجود موافقة صريحة قد يجعل تبادل المستندات الإلكتروني غير ملزم قانونياً أو قابل للطعن

٢. الالتزام بالقواعد المؤسسية للتحكيم ، على سبيل المثال، قواعد ICC و-UN CITRAL تسمح بتبادل المستندات إلكترونياً بشرط الحفاظ على السرية، حماية البيانات، والتأكد من سلامة الوثائق (٣٥)

٣. قابلية التوثيق والإثبات ؛ يجب أن تضمن الأنظمة الإلكترونية أن المستندات المرسلة يمكن التحقق منها قانونيًا ، وأنها لم تتعرض للتلاعب أو التغيير أثناء نقلها. وتُعد التوقيعات الإلكترونية المعتمدة (مثل e-signature) جزءاً مهماً لضمان المصداقية القانونية للوثائق

ثالثا: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين تبادل المستندات

يقوم الذكاء الاصطناعي بدور أساسي في إدارة وتنظيم المستندات والمذكرات القانونية ، ويتجلى ذلك في عدة جوانب:

١. الفرز الذكي للمستندات ؛ حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تصنيف المستندات حسب نوعها، أهميتها، أو صلتها بالقضية، ما يوفر على المحكمين وقتاً كبيراً ويزيد من دقة التحليل

٢. تحليل محتوى المستندات : باستخدام معالجة اللغة الطبيعية (NLP) ، يمكن للأنظمة الذكية استخراج المعلومات القانونية الرئيسية، الكلمات المفتاحية، والارتباطات بين المستندات ، مما يساعد المحكمين على اتخاذ قرارات مستنيرة بسرعة

٣٤)محمد مأمون سليمان، التحكيم في منازعات التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٢٠٠٩، ص٢٤٠.

٣٥)عصام عبدالفتاح مطر، التحكيم الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩ص٨٨.،

٣. مراقبة الالتزام بالمهل الزمنية بحيث يتيح النظام تتبع موعد تقديم المذكرات والوثائق ، وإرسال تنبيهات للأطراف عند اقتراب الموعد النهائي، بما يضمن الانضباط الزمني للإجراءات

٤. التكامل مع أنظمة التحكيم الإلكترونية ؛ يمكن دمج أنظمة تبادل المستندات مع منصات الجلسات الافتراضية والذكاء الاصطناعي ، بحيث تُتاح للمحكمين رؤية المستندات أثناء الجلسات مباشرة، وإجراء تحليلات فورية تدعم سير الخصومة

رابعا: التحديات والمخاطر القانونية

رغم المزايا الكبيرة، هناك بعض المخاطر والتحديات القانونية التي يجب الانتباه لها :

١. السرية وحماية البيانات : تبادل المستندات إلكترونيًا يتطلب تقنيات تشفير قوية لحماية المستندات الحساسة، خاصة عند التعامل مع معلومات مالية أو تجارية سرية

٢. التأكد من صحة المستندات : يجب التحقق من سلامة المستندات وعدم تعرضها لأي تعديل، وإثبات صحة إرسالها واستلامها لضمان قبولها أمام المحكمين أو أي جهة قضائية لاحقة

٣. المسؤولية القانونية عند الخطأ التقني : في حال فشل النظام أو حدوث اختراق، يجب تحديد المسؤولية القانونية: هل يقع على مزود الخدمة التقنية، المحكم، أم الأطراف؟[٣٦]

٤. الحفاظ على مبدأ العدالة الإجرائية : لا يجوز للأنظمة الذكية أن تحرم أي طرف من الوصول إلى المستندات أو الرد عليها، وإلا قد يُعتبر ذلك انتهاكًا للحق في الدفاع والمواجهة

ومن جانبي أرى : أن تبادل المذكرات والمستندات إلكترونيًا باستخدام الذكاء الاصطناعي يمثل نقلة نوعية في التحكيم الدولي ، حيث يحقق السرعة، الكفاءة، والشفافية ، ويعزز مبدأ المساواة بين الأطراف . ومع ذلك، فإن استخدام هذه الأنظمة يتطلب إطارًا قانونيًا صارمًا ، يضمن حماية البيانات، التحقق من صحة المستندات، والالتزام بالحق في الدفاع . ويظل التحدي الأكبر هو الموازنة بين الاستفادة القصوى من التقنية، والحفاظ على المبادئ القانونية الأساسية التي تقوم عليها العملية التحكيمية الدولية

٣٦ (نبيل زايد مقابلة، النظام القانوني لعقود خدمات المعلومات الإلكترونية فى القانون الدولى الخاص، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص٧٣.

الفرع الثالث

الترجمة القانونية الذكية أثناء الإجراءات

تمهيد :

في ظل التوسع الملحوظ في التحكيم الدولي متعدد الأطراف والدول ، أصبح التعامل مع لغات مختلفة من أبرز التحديات التي تواجه المحكمين والأطراف. فعدم فهم النصوص القانونية، المستندات، أو المرافعات بلغات أجنبية يمكن أن يؤدي إلى تأخير الإجراءات، سوء تفسير الأدلة، أو حتى الإخلال بالعدالة الإجرائية ، وكم من أحكام تحكيم كانت الترجمة عائق في تنفيذها أو سبب لرفع عوي ببطلان حكم التحكيم . وهنا يظهر الدور الحيوي للترجمة القانونية الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ، والتي توفر أدوات ترجمة دقيقة وسريعة ، تضمن نقل المعنى القانوني والنصوص الدقيقة بين اللغات المختلفة، مع المحافظة على المصطلحات القانونية الخاصة بالتحكيم الدولي [٣٧]

ونفصل ما سبق من خلال المحاور الأتية :

أولاً: أهمية الترجمة القانونية الذكية في التحكيم الدولي

ثانياً: آليات عمل الترجمة القانونية الذكية

ثالثاً: الفوائد العملية للترجمة الذكية في التحكيم

رابعاً: التحديات القانونية والأخلاقية.

أولاً: أهمية الترجمة القانونية الذكية في التحكيم الدولي

١. تيسير التواصل بين الأطراف والمحكمين : تتيح الترجمة القانونية الذكية فهم المذكرات، الأدلة، والمرافعات بشكل فوري بغض النظر عن اللغة الأصلية للأطراف، مما يسهل على المحكمين اتخاذ قرارات مستنيرة ويقلل من الأخطاء الناجمة عن سوء الفهم

٢. الحفاظ على دقة المصطلحات القانونية : حيث تعتمد الترجمة الذكية على قواعد ومعاجم قانونية متخصصة ، ما يضمن الدقة في نقل المصطلحات القانونية والفنية ، ويقلل من المخاطر المتعلقة بالترجمة التقليدية التي قد تشوبها الأخطاء أو الإبهام

٣. تسريع الإجراءات : يتيح استخدام الذكاء الاصطناعي ترجمة المستندات والمذكرات في الوقت الفعلي ، مما يقلل الحاجة إلى مترجمين بشريين على مدار ساعات طويلة، ويخفض التكاليف ويختصر الوقت في إدارة النزاع وهو جوهر

٣٧ د. محسن شفيق، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٥٩.

التحكيم اختصار الوقت

ثانيا: آليات عمل الترجمة القانونية الذكية

تعتمد الترجمة القانونية الذكية على تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة ، أهمها:

١. معالجة اللغة الطبيعية (NLP) : تقوم هذه التقنية بفهم النصوص القانونية وتحليل السياق القانوني، مما يسمح بترجمة دقيقة للنصوص دون فقدان المعنى القانوني أو الفني

٢. التعلم الآلي (Machine Learning) : تتعلم أنظمة الترجمة الذكية من مستندات سابقة، وقواعد التحكيم، ونماذج العقود، لتقديم ترجمة أكثر دقة وملاءمة للسياق القانوني المتخصص

٣. التحقق والتدقيق التلقائي : يمكن للأنظمة الذكية مراجعة النصوص المترجمة ، ومقارنة النسخة المترجمة بالنص الأصلي، لضمان تطابق المعنى والمصطلحات القانونية الدقيقة

٤. الترجمة في الوقت الفعلي أثناء الجلسات : يمكن استخدام أنظمة الترجمة الذكية خلال الجلسات التحكيمية الافتراضية ، بحيث يسمع المحكمون والأطراف ترجمة مباشرة للمداخلات بلغتهم الأم، مما يعزز الفعالية والشفافية في التواصل [٣٨]

ثالثا: الفوائد العملية للترجمة الذكية في التحكيم

١. تعزيز الشفافية والمساواة بين الأطراف : جميع الأطراف تحصل على نفس النصوص المترجمة في الوقت نفسه، مما يحافظ على المساواة ويجنب أي ميزة غير عادلة

٢. خفض الأخطاء البشرية وتقليل التأخير : تقلل الترجمة الذكية من الاعتماد على المترجمين البشر وحدوث أخطاء التفسير أو التأخير في ترجمة المستندات ، ما يضمن سرعة الإجراءات وموثوقية القرارات التحكيمية

٣. تسهيل الوصول إلى الخبرة القانونية الدولية : يتيح النظام للمحكمين الاطلاع على مراجع قانونية وأدلة من مصادر متعددة بلغات مختلفة ، مع ترجمتها بدقة، مما يدعم اتخاذ قرارات مبنية على فهم شامل للقانون الدولي والممارسات المتعارف عليها

رابعا: التحديات القانونية والأخلاقية

١. حدود الدقة التامة : على الرغم من التطور الكبير في الذكاء الاصطناعي، لا تزال هناك حاجة إلى مراجعة بشرية لضمان أن الترجمة تحافظ على الدقة

٣٨ خالد ممدوح إبراهيم، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٨، ص١٥٣

القانونية الدقيقة والمعنى القانوني الحاسم[٣٩]

٢. حماية البيانات والمعلومات السرية : يجب ضمان سرية المستندات المترجمة إلكترونيًا ، خصوصًا عند التعامل مع معلومات تجارية حساسة أو سرية الأطراف

٣. المسؤولية القانونية عند الخطأ في الترجمة : يجب تحديد المسؤولية إذا أدى خطأ في الترجمة الذكية إلى سوء فهم للوثائق القانونية أو إلحاق الضرر بحقوق الأطراف

٤. الالتزام بمبادئ العدالة الإجرائية : لا يمكن للترجمة الذكية أن تحل محل حق الأطراف في التدقيق والمراجعة أو منعهم من التعبير عن مواقفهم القانونية بحرية، حفاظاً على مبدأ الحق في الدفاع والمواجهة

ويرى الباحث أن الترجمة القانونية الذكية باستخدام الذكاء الاصطناعي تمثل عنصرًا محوريًا في تعزيز فعالية الإجراءات التحكيمية الدولية متعددة اللغات . فهي توفر سرعة ودقة وكفاءة في تبادل المذكرات والمستندات بين الأطراف والمحكمين، مع الحفاظ على الشفافية والمساواة . ومع ذلك، يجب أن يتم استخدامه ضمن إطار قانوني وأخلاقي واضح ، يضمن حماية البيانات، التدقيق البشري عند الحاجة، واحترام حقوق الأطراف الأساسية في التحكيم الدولي.

٣٩)محمد حسنين منصور، المسئولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٣ ص١٤٧.

المبحث الثالث

أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على ضمانات العدالة الإجرائية في التحكيم الدولي

تمهيد :

تعتبر العدالة الإجرائية حجر الزاوية في التحكيم الدولي، حيث تضمن أن كافة الأطراف تتم معاملتهم بإنصاف، وأن الحقوق الأساسية مثل الحق في الدفاع والمواجهة مصانة على امتداد مراحل التحكيم. ومع إدخال الذكاء الاصطناعي في الإجراءات التحكيمية، ظهر تحدٍ جديد يتمثل في التوفيق بين الكفاءة التقنية التي يوفرها الذكاء الاصطناعي وبين الحفاظ على المبادئ الأساسية للعدالة الإجرائية. فالذكاء الاصطناعي يتيح تسريع إجراءات التحكيم، تنظيم الجلسات، تبادل المستندات، وتحليل الأدلة، لكنه في الوقت نفسه يطرح أسئلة قانونية وأخلاقية حول: استقلالية المحكمين: هل يمكن للأنظمة الذكية أن تؤثر بشكل غير مباشر على قرارات المحكم؟ . شفافية الإجراءات: هل الاطلاع على كيفية معالجة النظام للمعلومات مضمون لجميع الأطراف؟. حق الدفاع والمواجهة: هل يمكن لأي طرف الاعتراض أو تعديل المعلومات التي تُستخدم في دعم القرار التحكيمي؟

وفي هذا المبحث، سوف نتناول تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على ضمانات العدالة الإجرائية من خلال دراسة المبادئ الأساسية التي تحفظ حقوق الأطراف، التحديات القانونية الناتجة عن استخدام التقنيات الذكية، وكيفية موازنة الابتكار مع الالتزام بالمعايير القانونية الدولية. وسيتناول هذا الفصل تأثير الذكاء الاصطناعي على مبدأ المساواة بين الأطراف: دراسة كيف يمكن للتقنيات الذكية تعزيز أو تهديد المساواة، مع التركيز على إمكانية وصول جميع الأطراف إلى المعلومات والبيانات بشكل متساوٍ. إلي جانب الشفافية والمساءلة في استخدام الذكاء الاصطناعي: بحث الآليات التي تضمن فهم الأطراف لكيفية عمل الأنظمة الذكية، وكيف يمكن ضمان مساءلة النظام والتدقيق البشري عند الحاجة. ونتطرق إلي حماية حق الدفاع والمواجهة: تحليل الطرق التي يمكن للذكاء الاصطناعي من خلالها دعم هذه الحقوق، مثل توفير معلومات دقيقة وموثوقة، مع دراسة المخاطر المحتملة لحدوث انحياز أو خطأ تحليلي قد يؤثر على قرارات المحكمين(٤٠).

وسيتم تناول هذا المبحث من خلال الاتي:

المطلب الأول: تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على حقوق الخصوم

المطلب الثاني: التحديات القانونية وضوابط الاستخدام

٤٠ د. أحمد عبدالكريم سلامة، التحكيم فى المعاملات المالية الداخلية والعولمة، ط١، دار النهضة العربية،٢٠٠٦، ص٨٦.

المطلب الأول

تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على حقوق الخصوم

تمهيد وتقسيم :

تشكل حقوق الخصوم في التحكيم الدولي من المبادئ الأساسية التي يضمنها القانون الدولي الخاص والتحكيم المؤسسي، وتشمل على وجه الخصوص حق الوصول إلى المعلومات، حق الدفاع، الحق في المواجهة، وحق المساواة بين الأطراف . ومع توظيف الذكاء الاصطناعي في إدارة الإجراءات التحكيمية ، يبرز سؤال جوهري: كيف يمكن للتقنيات الذكية أن تؤثر على هذه الحقوق، سواء بالإيجاب أو السلبي، وما هي الضمانات التي يجب توفيرها لضمان عدم المساس بها؟ إن استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم يقدم فرصًا لتعزيز حقوق الخصوم من خلال توفير أدوات تسهل الوصول السريع إلى المستندات، تنظيم الجلسات، وتحليل الأدلة . ولكنه في الوقت نفسه يطرح تحديات قانونية وأخلاقية تتعلق بإمكانية وقوع أخطاء تحليلية، تحيزات ضمنية في الخوارزميات، أو نقص في الشفافية ، مما قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة الإجرائية الأساسية[٤١].

وسيتم تقسيم هذا المطلب إلي الفروع الأتية :

الفرع الأول: مبدأ المساواة بين الخصوم

الفرع الثاني: حق الدفاع وحق المواجهة

الفرع الثالث: علانية الإجراءات وسريتها

الفرع الأول

مبدأ المساواة بين الخصوم

يُعد مبدأ المساواة بين الخصوم أحد الأعمدة الأساسية للعدالة الإجرائية في التحكيم الدولي، إذ يضمن أن يحظى كل طرف بالفرصة نفسها لتقديم قضيته، الرد على موقف الطرف الآخر، وتقديم الأدلة والمرافعات دون أي تمييز أو تحيز . وتنبع أهمية هذا المبدأ من كونه يحقق توازن القوى بين الأطراف، ويحمي الحقوق الأساسية في عملية التحكيم، ويعزز شرعية القرارات التحكيمية أمام المحاكم الوطنية عند طلب التنفيذ أو الطعن . ومع إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة لإدارة الإجراءات التحكيمية ، تتسع دائرة النقاش حول كيفية ضمان الالتزام بالمساواة بين الخصوم ، حيث توفر الأنظمة الذكية أدوات فعالة لتوزيع الوقت، إدارة المستندات، وتنظيم الجلسات ، لكنها في الوقت نفسه قد تطرح تحديات مثل تحيز الخوارزميات، تفاوت القدرات التقنية للأطراف، أو

٤١ ()عبدالرحمن على إبراهيم ، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الانسان فى العمل الأمنى ، مجلة الفقه والقانون ،عدد (١٢٠)، ٢٠٢٢.

نقص الشفافية في عمل النظام[٤٢].

وسيتم تناول هذا الفرع من خلال المحاور الأتية :

أولاً: جوهر مبدأ المساواة بين الخصوم

ثانياً: تعزيز مبدأ المساواة عبر الذكاء الاصطناعي

ثالثاً: التحديات المرتبطة بالمساواة عند استخدام الذكاء الاصطناعي

رابعاً: الضمانات القانونية لضمان المساواة

أولاً: جوهر مبدأ المساواة بين الخصوم

يهدف مبدأ المساواة إلى تحقيق تكافؤ الفرص العملية والقانونية بين الأطراف . ويتجسد ذلك في عدة عناصر:

١. تكافؤ الفرص في تقديم المذكرات والأدلة : يجب أن يتمكن كل طرف من تقديم المستندات والمرافعات دون قيود أو تأخير غير مبرر، سواء عبر الطرق التقليدية أو الإلكترونية. و يضمن استخدام الأنظمة الذكية تنظيم عملية التقديم بحيث تُتاح الفرصة لكل طرف بنفس الشكل، مع مراقبة الالتزام بالمهل الزمنية

٢. الحق في الرد والمواجهة : يجب تمكين كل طرف من الرد على مستندات الطرف الآخر وتحليلها، سواء كانت مذكّرات قانونية أو أدلة رقمية، مع ضمان أن الذكاء الاصطناعي لا يفرّق بين الأطراف أو يعطي ميزة غير عادلة لأحدهم

٣. الشفافية في الإجراءات : يجب أن تكون القرارات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي قابلة للفهم والمراجعة من قبل جميع الأطراف، بحيث يعرف كل طرف كيف تم معالجة البيانات والمعلومات المؤثرة على قضيته

ثانيا: تعزيز مبدأ المساواة عبر الذكاء الاصطناعي

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز المساواة بين الخصوم بعدة طرق:

١. إدارة الوقت والموارد بالتساوي : يتيح النظام تحديد مواعيد تقديم المذكرات، عرض الأدلة، والردود بشكل متساوٍ لجميع الأطراف ، مما يقلل من التأخير أو المماطلة التي قد تؤثر على أحد الأطراف

٢. الوصول الموحد إلى المعلومات والمستندات : باستخدام المنصات الرقمية، يحصل كل طرف على نسخ متطابقة من المستندات القانونية والمذكرات ، مما يحافظ على تكافؤ المعلومات ويمنع أي طرف من استغلال التأخير أو الاختفاء في تبادل البيانات

٤٢)محمد عبد اللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١م.

٣. مراقبة الالتزام بالقواعد الإجرائية : يمكن للذكاء الاصطناعي تنبيه المحكمين والأطراف إلى أي خلل في تطبيق القواعد الزمنية أو تقديم الأدلة ، ما يضمن سير العملية التحكيمية بشكل منصف ومتوازن(٤٣).

ثالثا: التحديات المرتبطة بالمساواة عند استخدام الذكاء الاصطناعي

على الرغم من الفوائد الكبيرة، هناك تحديات قانونية وواقعية تتعلق بالمساواة بين الخصوم:

١. التحيز الضمني في الخوارزميات : قد تحتوي أنظمة الذكاء الاصطناعي على تحيزات ناتجة عن البيانات التي تم تدريب النظام عليها ، ما قد يؤدي إلى تمييز غير مباشر بين الأطراف(٤٤).

٢. تفاوت القدرات التقنية للأطراف : بعض الأطراف قد تكون أقل قدرة على استخدام الأنظمة الذكية بفعالية، سواء بسبب نقص المعرفة التقنية أو ضعف البنية التحتية، ما قد يضعهم في موقف غير متساوٍ

٣. الاعتماد المفرط على النظام : إذا اعتمد المحكمون بشكل كامل على نتائج التحليل الذكي دون تمحيص بشري، قد يؤدي ذلك إلى عدم ملاحظة عدم المساواة الواقعية بين الأطراف أو الأخطاء التقنية

رابعا: الضمانات القانونية لضمان المساواة

١. نصوص اتفاقية التحكيم والقواعد المؤسسية : يجب أن تحتوي اتفاقية التحكيم أو قواعد المؤسسات مثل ICC وUNCITRAL على التأكيد على مبدأ المساواة وتحديد آليات استخدام الذكاء الاصطناعي لضمان عدم المساس بحقوق الأطراف

٢. التدقيق البشري والتدخل الإشرافي : ينبغي أن يكون هناك إشراف بشري دائم على نتائج الذكاء الاصطناعي ، مع الحق في استئناف أو مراجعة أي قرار تقني يعتقد الطرف أنه أثر على تكافؤ الفرص

٣. إمكانية الطعن على الإجراءات غير العادلة :يظل للطرف المتضرر الحق في الطعن على أي إجراء أو قرار تحكيمي أثّر على تكافؤ الفرص بسبب خلل في النظام الذكي أو استخدام غير مناسب للتقنية

٤٣)د. ياسر محمد اللمعي المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمادي، دراسة تحليلية استشراقية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السنوي العشرين بكلية الحقوق جامعة المنصورة تحت عنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات الفترة من ٢٣، ٢٤ مايو سنة ٢٠٢١ .

٤٤)د. طارق جمعه السيد راشد ، الحماية القانونية لخصوصية البيانات في العصر الرقمي ، مجلة القانون والاقتصاد ،ملحق خاص العدد(٢٢) ، القاهرة ،٢٠١٩.

ويرى الباحث أن الذكاء الاصطناعي يحمل إمكانيات كبيرة لتعزيز مبدأ المساواة بين الخصوم من خلال تنظيم الوقت، ضمان الوصول الموحد للمعلومات، ومراقبة الالتزام بالقواعد الإجرائية . وفي الوقت نفسه، فإنه يفرض تحديات حقيقية تتعلق بـ التحيز التقني، تفاوت القدرات بين الأطراف، والاعتماد المفرط على النظام ، الأمر الذي يستلزم وضع ضمانات قانونية وإشراف بشري صارم للحفاظ على العدالة الإجرائية في التحكيم الدولي.

الفرع الثاني

حق الدفاع وحق المواجهة

يعد حق الدفاع وحق المواجهة من أبرز الضمانات الأساسية التي تكفل تحقيق العدالة الإجرائية في التحكيم الدولي. فالتحكيم، على الرغم من طابعه الخاص والمرن مقارنة بالقضاء، ملزم بضمان تمكين الأطراف من تقديم دفاعهم بالكامل، ومواجهة الأدلة والمرافعات المقدمة من الطرف الآخر، بما يحقق توازن القوى ويعزز شرعية القرار التحكيمي. ومع ظهور الذكاء الاصطناعي كأداة إجرائية، تغيرت طريقة إدارة الأدلة والمذكرات والتحليل القانوني، وأصبح من الضروري دراسة كيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على قدرة الأطراف على ممارسة حق الدفاع والمواجهة، مع إبراز الفوائد المحتملة، وأيضًا المخاطر القانونية والأخلاقية التي قد تنشأ عن الاستخدام المفرط أو غير المنضبط لهذه التكنولوجيا[٤٥].

وسيتم تناول الفرع من خلال المحاور الأتية :

أولاً: جوهر حق الدفاع وحق المواجهة

ثانياً: دور الذكاء الاصطناعي في دعم حق الدفاع والمواجهة

ثالثاً: التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق

رابعاً: ضمانات قانونية لحماية الحق في الدفاع والمواجهة

أولاً: جوهر حق الدفاع وحق المواجهة

١- حق الأطراف في تقديم دفاعهم الكامل: يشمل تقديم المرافعات القانونية والمستندات والأدلة المتعلقة بالقضية، مع الحرية في اختيار الوسائل القانونية المناسبة لعرض قضيتهم

٢- حق المواجهة والتحقق من الأدلة: يضمن هذا الحق أن يتمكن كل طرف من الاطلاع على الأدلة المقدمة من الطرف الآخر، وتحليلها، ومناقشتها أمام المحكمين، بما يحقق التوازن ويمنع اتخاذ القرارات بناءً على معلومات أحادية الجانب

٣- الحق في الرد على التحليلات والاستنتاجات: يشمل القدرة على الاعتراض على النتائج التحليلية أو التقديرات التي قد تعتمد عليها العملية التحكيمية، بما في ذلك أي أدوات تقنية أو ذكية

٤٥)محمد السيد الطوخي، تقنيات الذكاء الاصطناعي والمخاطر التكنولوجية ، مجلة الفكر الشرطي عدد (١١٦)، ٢٠٢١.

ثانيا: دور الذكاء الاصطناعي في دعم حق الدفاع والمواجهة

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز هذه الحقوق بعدة طرق عملية منها:

١- تحليل الأدلة بشكل أسرع ودقيق: تتيح أنظمة الذكاء الاصطناعي تحليل المستندات والمعلومات الرقمية بسرعة وكفاءة، مما يوفر وقت الأطراف للتحقق من صحة الأدلة والاستعداد للرد بشكل أفضل

٢- إدارة المذكرات والمستندات بشكل متكافئ: من خلال منصات رقمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، يمكن لكل طرف الوصول إلى جميع المذكرات والمستندات ذات الصلة، بما يشمل النسخ المترجمة، التحليلات القانونية، والبيانات المهيكلة، مما يعزز حقهم في الدفاع

٣- تمكين المواجهة الرقمية أثناء الجلسات: يمكن للأنظمة الذكية توفير أدوات عرض متزامنة للأدلة، ومقارنة المستندات، وتحليل الحجج القانونية للطرفين خلال الجلسات الافتراضية، مما يضمن مواجهة متوازنة وشفافة بين الأطراف[٤٦].

ثالثا: التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في هذا السياق

على الرغم من الفوائد الكبيرة، هناك تحديات واضحة قد تؤثر على ممارسة حق الدفاع والمواجهة:

١- غياب الشفافية في بعض الخوارزميات: بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي تعمل بطريقة صندوق أسود، حيث يصعب على الأطراف فهم كيف تم التوصل إلى نتائج التحليل أو ترتيب الأدلة، مما قد يؤثر سلباً على حقهم في المواجهة

٢- التحيز أو الخطأ التحليلي: إذا كانت البيانات التي يعتمد عليها النظام غير متوازنة أو غير دقيقة، قد يؤدي ذلك إلى تقديم نتائج قد تضر بأحد الأطراف، أو تحجب نقاط دفاعه المهمة

٣- الفجوة التقنية بين الأطراف: الأطراف التي تفتقر إلى الخبرة أو الموارد التقنية قد تكون في موقع ضعف أمام الطرف الأكثر قدرة على استخدام الذكاء الاصطناعي بفعالية، مما يهدد مبدأ تكافؤ الفرص[٤٧].

رابعا: ضمانات قانونية لحماية الحق في الدفاع والمواجهة

١- التدقيق البشري المستمر: يجب أن يكون هناك إشراف بشري على جميع نتائج التحليل الذكي لضمان أن الأطراف لم تُحرم من حق الرد أو المناقشة

٢- الشفافية وإتاحة الوصول إلى آلية عمل النظام: ينبغي أن يتمكن الأطراف من فهم طريقة عمل الذكاء الاصطناعي، المعايير المستخدمة، وأي خوارزميات تؤثر على ترتيب الأدلة أو تقييمها

٤٦ د. حسام الدين فتحي ناصف، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥م.
٤٧ د. عمار ياسر البابلي، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة ، مجلة الأمن والقانون مجلد (٢٩)عدد (١) ٢٠٢١.

٣- حق الاعتراض والتعديل: يجب منح الأطراف القدرة على الطعن في أي نتائج تقنية يرون أنها تؤثر على حقوقهم الدفاعية، مع توفير آليات لتصحيح الأخطاء أو تقديم بيانات إضافية

٤- التقنين المؤسسي لاستخدام الذكاء الاصطناعي: المؤسسات التحكيمية الدولية يجب أن تحدد بوضوح القيود، الأسس القانونية، وآليات الضمان عند استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الأدلة والمرافعات، لضمان حماية الحقوق الأساسية للأطراف

ويرى الباحث أن حق الدفاع وحق المواجهة يعد كلاهما من أبرز الضمانات الأساسية للعدالة الإجرائية في التحكيم الدولي، ويظهر الذكاء الاصطناعي كأداة قوية لتعزيزه من خلال تسريع معالجة المستندات، تنظيم الجلسات، وتقديم أدوات تحليل دقيقة للأدلة. ومع ذلك، يظل الالتزام بـ الشفافية، التدقيق البشري، وإمكانية الاعتراض للطرف المتضرر أمرا حاسما لضمان عدم المساس بهذه الحقوق الأساسية. إن التوازن بين الابتكار التقني والحفاظ على العدالة الإجرائية يمثل تحديا قانونيا وأخلاقيا يجب معالجته بعناية لضمان شرعية وموثوقية التحكيم الدولي في عصر الذكاء الاصطناعي.

الفرع الثالث

علانية الإجراءات وسريتها

في التحكيم الدولي، تُعتبر السرية والعلانية عنصرين متكاملين يمثلان تحدياً دائماً للممارسين القانونيين . فالتحكيم بطبيعته خاص ومرن ، ما يفرض غالباً السرية في تبادل المعلومات وحماية مصالح الأطراف ، إلا أن الشفافية وعلانية الإجراءات تظل ضرورية لضمان نزاهة العملية التحكيمية، مشروعية القرارات، وثقة الأطراف في العدالة الإجرائية .ومع إدخال الذكاء الاصطناعي في إدارة إجراءات التحكيم ، أصبح بإمكان الأطراف والمحكمين الاستفادة من أدوات تقنية متقدمة لتحقيق توازن دقيق بين السرية والشفافية، بما يتيح متابعة الإجراءات بوضوح، مراقبة تبادل المستندات، وضمان عدم انتهاك حقوق الأطراف في الوقت نفسه (٤٨)

ونعالج ذلك بشيء من التفصيل على النحو التالي :

أولاً: مفهوم علانية الإجراءات في التحكيم الدولي

ثانياً: السرية وأهمية الحفاظ عليها

ثالثاً: دور الذكاء الاصطناعي في تحقيق التوازن بين العلانية والسرية

رابعاً: التحديات القانونية والأخلاقية

خامساً: الضمانات القانونية للحفاظ على التوازن

أولاً: مفهوم علانية الإجراءات في التحكيم الدولي

يشير مفهوم العلانية إلى إمكانية الاطلاع على خطوات التحكيم ومراحل اتخاذ القرارات دون إفشاء المعلومات الحساسة . ويكتسب هذا المفهوم أهميته من النقاط التالية:

١. تعزيز النزاهة والشرعية : علانية الإجراءات تسمح للأطراف بتتبع سير الإجراءات، التأكد من التزام المحكمين بالقواعد، وضمان عدم وقوع أي تمييز أو تحيز

٢. تمكين الرقابة القضائية والمؤسسية : في حالة الطعن أو طلب التنفيذ، توفر العلانية دليلًا على نزاهة الإجراءات، وسلامة تطبيق القواعد القانونية الدولية ، مما يسهل على المحاكم الوطنية أو المؤسسات التحكيمية مراجعة الإجراءات عند الحاجة

٣. الحدود القانونية للعلانية : رغم أهميتها، تبقى العلانية مقيدة بعدم كشف

٤٨) د. صالح المنزلاوى، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦، ص٨٣.

البيانات السرية، المستندات التجارية، أو المعلومات الشخصية للأطراف ، بما يوازن بين الشفافية وحماية الحقوق[٤٩].

ثانيا: السرية وأهمية الحفاظ عليها

تمثل السرية في التحكيم عنصراً جوهرياً يميز التحكيم عن القضاء التقليدي ، وهي ضرورية لحماية مصالح الأطراف وخصوصياتهم. وتشمل:

١. حماية المستندات الحساسة : مثل العقود التجارية، الأسرار الصناعية، والتقارير المالية ، حيث يتيح الذكاء الاصطناعي أدوات متقدمة لتخزينها وتأمينها

٢. إدارة الوصول إلى المعلومات : أنظمة الذكاء الاصطناعي توفر مصادقة متعددة المستويات، تشفير البيانات، وسجلات تدقيق إلكترونية لضمان أن المستندات متاحة فقط للأطراف المخولة والمحكمين

٣. التطبيقات العملية للسرية الرقمية : يمكن تقييد الوصول إلى بعض المستندات أثناء التحليل الآلي أو الترجمة الذكية ، مما يمنع تسرب المعلومات ويضمن التوازن مع حق الاطلاع والشفافية[٥٠].

ثالثا: دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق التوازن بين العلانية والسرية

الذكاء الاصطناعي يمثل أداة محورية في إدارة التعارض الظاهري بين الشفافية والسرية ، ويتم ذلك عبر:

١. توفير سجلات شاملة للإجراءات : يسجل النظام كل خطوة إجرائية، كل تقديم للمستندات، وكل تحليلات ذكية ، مع إمكانية الوصول إلى هذه السجلات للأطراف المخولة فقط

٢. إدارة مستويات الوصول والشفافية : يمكن تصميم النظام بحيث تتاح بعض المعلومات بشكل علني للأطراف، بينما تظل المعلومات الحساسة مشفرة أو مقيدة الوصول ، مما يضمن التوازن بين الحقوق

٣. التحكم في عرض الأدلة والتحليلات : خلال الجلسات الافتراضية، يمكن للذكاء الاصطناعي عرض الأدلة بطريقة متوازنة لجميع الأطراف، مع الحفاظ على سرية البيانات غير الضرورية، مما يدعم العلانية الجزئية دون المساس بالخصوصية

---

٤٩)وسام ابراهيم السعدي ، الحقوق الرقمية أاليات الحماية الدولية المقررة لها في اطار القانون الدولي لحقوق الانسان ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل، ٢٠١٩.

٥٠)بسمة بو كروم ، الحق في الخصوصية في ظل الرقمية ، رسالة ماجستير جامعة محمد الصديق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،٢٠١٩، ص١٤٠.

رابعا: التحديات القانونية والأخلاقية

على الرغم من إمكانات الذكاء الاصطناعي، هناك تحديات ملحوظة:

١. خطر تسرب البيانات : أي خلل في النظام أو ثغرة أمنية قد تؤدي إلى كشف معلومات تجارية أو شخصية حساسة للأطراف الأخرى أو للعامة ، مما يضر بمبدأ السرية

٢. تفاوت القدرات التقنية بين الأطراف : الأطراف الأقل خبرة تقنية قد تواجه صعوبة في فهم الإجراءات الرقمية أو مراقبتها بشكل فعال، مما قد يضر بحقوقهم في الوصول المتساوي للمعلومات

٣. الاعتماد المفرط على التحليل الآلي : الإفراط في الاعتماد على نتائج التحليل الذكي قد يقلل من المراجعة البشرية الضرورية لضمان التوازن بين العلانية والسرية ، ويؤثر على جودة القرارات التحكيمية

خامسا: الضمانات القانونية للحفاظ على التوازن

١. تحديد قواعد استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم :يجب أن تنص قواعد التحكيم أو اتفاقيات الأطراف على كيفية استخدام الأنظمة الذكية، حدود الإفصاح، وحماية البيانات الحساسة

٢. إشراف بشري مستمر : يضمن إشراف المحكمين على كل مرحلة تصحيح أي خلل، وضمان التوازن بين الشفافية والسرية، ومنع أي تجاوز تقني

٣. حق الاعتراض والطعن : يجب تمكين الأطراف من الاعتراض على أي إجراء إلكتروني أو تحليل ذكي يؤثر على حقوقهم، مع آليات لإعادة التقييم أو التعديل (٥١)

٤. سياسات سرية مرنة وفق نوع النزاع : يمكن ضبط مستويات السرية والعلانية وفق طبيعة القضية، نوع المستندات، واحتياجات الأطراف ، بما يضمن المرونة القانونية والعملية في التحكيم الدولي

ويرى الباحث أن المطلب الثالث نموذجا دقيقا للتحدي القانوني الذي يفرضه استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي ، حيث يجب موازنة حق الأطراف في متابعة الإجراءات بشفافية مع حماية السرية والمعلومات الحساسة . يوفر الذكاء الاصطناعي أدوات قوية لتحقيق هذا التوازن من خلال إدارة وصول المعلومات، سجلات الإجراءات، وتقنيات التشفير والمصادقة . ومع ذلك، تظل الحاجة قائمة لوضع إطار قانوني واضح، إشراف بشري مستمر، وضمانات للطعن والتعديل ، لضمان أن يظل التحكيم نزيها وموثوقا في عصر التحول الرقمي

٥١)محمد سلامة، التحكيم، والمحكم طبقاً لقانون التحكيم المصري وأنظمة التحكيم الدولية، دار مصر للموسوعات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص١٦٣.

المطلب الثاني

التحديات القانونية وضوابط الاستخدام

تمهيد وتقسيم :

مع التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الإجراءات التحكيمية الدولية، برزت مجموعة من التحديات القانونية والعملية التي تستلزم إرساء ضوابط دقيقة لتنظيم هذا الاستخدام. فبينما يوفر الذكاء الاصطناعي سرعة في تحليل المستندات، دقة في إدارة الجداول الزمنية، وتسهيل تبادل الأدلة، وحتى دعم الترجمة القانونية الذكية، فإنه في الوقت نفسه يثير مخاوف تتعلق بالعدالة الإجرائية، النزاهة، المساءلة، وحقوق الخصوم

هذا وينصب التركيز في هذا المبحث على استعراض أهم التحديات القانونية الناشئة عن إدخال الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، مع تحديد الضوابط اللازمة لاستخدامه بما يضمن حماية الحقوق الأساسية، ويوازن بين الابتكار التكنولوجي ومتطلبات العدالة والشفافية

يهدف هذا المطلب إلى تقديم قراءة متعمقة وشاملة حول التحديات القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، مع التركيز على تحديد المخاطر، اقتراح الضوابط، ومناقشة الأطر القانونية التي تحكم هذه التقنية. ويعد هذا المبحث حجر الزاوية لفهم كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يخدم العدالة الإجرائية دون المساس بحقوق الخصوم، وضمان مشروعية الإجراءات التحكيمية، وموثوقية القرارات الصادرة عن الهيئات التحكيمية الدولية

ينقسم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول: المخاطر القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم

الفرع الثاني: الضوابط القانونية والمؤسسية

الفرع الثالث: الاتجاهات المستقبلية في التنظيم القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي

الفرع الأول

المخاطر القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي

إن إدخال الذكاء الاصطناعي في إدارة إجراءات التحكيم الدولي قد أحدث ثورة تقنية غير مسبوقة، حيث أصبح بإمكان المحكمين والأطراف تحليل المستندات بكفاءة، إدارة الجداول الزمنية بدقة، وتسهيل التواصل وتبادل الأدلة . ومع ذلك، فإن هذا التقدم التقني لم يأتِ دون تحديات قانونية عميقة ، تتعلق أساسًا ب حقوق الخصوم، نزاهة المحكمين، سلامة الإجراءات، ومسؤولية الأطراف والمؤسسات التحكيمية . ويتناول هذا المطلب بشكل مفصّل المخاطر القانونية التي قد تنشأ عن استخدام الذكاء الاصطناعي، سواء كانت مرتبطة بالتحيز الخوارزمي، الأخطاء التقنية، فقدان السيطرة البشرية، أو تسرب المعلومات الحساسة ، مع التركيز على أثر هذه المخاطر على ضمانات العدالة الإجرائية (٥٢)

ونفصل من خلال المحاور الأتية :

أولاً: التحيز الخوارزمي وأثره على العدالة الإجرائية

ثانياً: الأخطاء التقنية وفقدان السيطرة البشرية

ثالثاً: تسرب البيانات ومخاطر السرية

رابعاً: المسؤولية القانونية عن النتائج الذكية

خامساً : اثر الفراغ القانوني في ادماج الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم

أولاً: التحيز الخوارزمي وأثره على العدالة الإجرائية

يعد التحيز الخوارزمي (Algorithmic Bias) من أبرز المخاطر القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في التحكيم:

١. مصادر التحيز : يعتمد الذكاء الاصطناعي على بيانات سابقة لتدريب النماذج ، وإذا كانت هذه البيانات منحازة أو غير متوازنة ، قد يؤدي ذلك إلى نتائج متحيزة ضد أحد الأطراف ؛ مثال على ذلك: استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل نتائج نزاعات تجارية سابقة قد يفضل بشكل غير مباشر طرفاً معيناً أو نوعاً محدداً من العقود (٥٣).

٢. الأثر القانوني : يمكن أن يؤدي التحيز الخوارزمي إلى الإخلال بمبدأ المساواة بين الخصوم وحق الدفاع ، إذ قد يُقدم أحد الأطراف نتائج غير دقيقة أو منحازة دون أن يدرك الأطراف الآخرون الأسباب التقنية وراءها

٥٢ د. نبيل زايد مقابلة، تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٠٠.
٥٣ نبيل زايد مقابلة، النظام القانوني لعقود خدمات المعلومات الإلكترونية في القانون الدولي الخاص، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص١٥٩.

٣. الوسائل العلاجية : ومنها اعتماد مراجعة بشرية دقيقة لكل نتائج التحليل الذكي . وأيضاً تطبيق آليات رقابية شفافة وشرح واضح للمعايير والخوارزميات المستخدمة لضمان إمكانية الطعن في النتائج أو تعديلها

ثانيا: الأخطاء التقنية وفقدان السيطرة البشرية

لا يمكن إغفال أن الأخطاء التقنية تمثل خطراً جدياً على سلامة إجراءات التحكيم:

١. أسباب الأخطاء التقنية : ومنها المشكلات في البرمجة، تحديثات النظام، أو التعامل مع بيانات غير مكتملة أو خاطئة .ومنها الاعتماد على أنظمة خارجية أو سحابية قد تتعرض لأعطال أو اختراقات

٢. الأثر على الإجراءات : يمكن أن تؤدي الأخطاء إلى سوء ترتيب المستندات، تحليل خاطئ للأدلة، أو فقدان بعض المعلومات الجوهرية ، مما يضر بحق الأطراف في ممارسة حق الدفاع والمواجهة

٣. الضمانات القانونية : ومنها إلزامية وجود إشراف بشري مستمر على كل مرحلة من مراحل التحليل الذكي . والاحتفاظ بنُسخ احتياطية لجميع المستندات والبيانات لضمان إمكانية إعادة تقييم أي قرار متأثر بالأخطاء التقنية

ثالثا: تسرب البيانات ومخاطر السرية

تشكل حماية البيانات الحساسة أحد أهم التحديات القانونية في التحكيم عند استخدام الذكاء الاصطناعي:

١. طبيعة البيانات الحساسة : تشمل المستندات التجارية السرية، الاستراتيجيات القانونية، الأسرار الصناعية، والمعلومات الشخصية للأطراف خصوصاً فيما يتعلق بحقوق بالملكية الفكرية بشقيها الملكية الأدبية والصناعية (٥٤)

٢. طرق التسرب المحتملة : منها اختراق الأنظمة الإلكترونية ، مشاركة غير مصرح بها للمستندات عبر المنصات الرقمية أو التخزين السحابي. وأخطاء في إدارة صلاحيات الوصول على النظام

٣. الأثر القانوني : أي تسرب للبيانات قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح الأطراف، الإخلال بحق السرية، وتقديم أساس للطعن في القرارات التحكيمية

٤. الحلول المقترحة : قد يري استخدام أنظمة تشفير قوية، إدارة وصول متعددة المستويات، وسجلات تدقيق دقيقة . مع إمكانية وضع اتفاقيات واضحة بين الأطراف والمحكمين حول حماية البيانات واستخدام الذكاء الاصطناعي

٥٤) د. محمد سهيل الفقي ، التحكيم في المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٢٥ ، ص٢٤٨.

رابعا: المسؤولية القانونية عن النتائج الذكية

من أبرز التحديات القانونية أيضاً تحديد المسؤولية عن القرارات أو التحليلات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي :

١. مسؤولية المحكمين : يظل المحكم المسؤول النهائي عن القرارات التحكيمية ، حتى عند استخدام الذكاء الاصطناعي، ويجب أن يتأكد من صحة ودقة التحليلات المقدمة

٢. مسؤولية الأطراف أو مزودي التقنية : إذا تم توظيف برمجيات أو منصات طرف ثالث ، فقد يثار السؤال حول مسؤولية المزود التقني عن أي خلل يؤدي إلى الإضرار بالحقوق ، وهو موضوع يحتاج إلى تحديد واضح في العقود واتفاقيات التحكيم

٣. توازن الابتكار والمسؤولية : يجب وضع إطار قانوني يحدد حدود استخدام الذكاء الاصطناعي، مع الحفاظ على المسؤولية البشرية وضمان العدالة الإجرائية (٥٥)

ويرى الباحث أن المخاطر القانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي تظهر في التحكيم الدولي بوضوح من خلال التحيز الخوارزمي، الأخطاء التقنية، تسرب البيانات، ومسؤولية الأطراف . وعلى الرغم من هذه التحديات، يوفر الذكاء الاصطناعي فرصًا كبيرة لتعزيز الكفاءة والشفافية ، إذا تم استخدامه ضمن إطار قانوني مضبوط، إشراف بشري مستمر، وضوابط واضحة لحماية الحقوق الأساسية

وإن تقييم المخاطر القانونية وفهم آثارها على ضمانات العدالة الإجرائية يمثل خطوة أساسية لأي دراسة متقدمة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، وضمان مشروعية وموثوقية القرارات التحكيمية

٥٥ د. عصام عبدالفتاح مطر، التحكيم الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص١٤١.

خامسا : أثر الفراغ القانوني في إدماج الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم

تعتبر التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي من أهم الأدوات التي تسهم في تحسين وتبسيط العمليات القانونية والتحكيمية، وتأتي هذه التقنيات بإمكانيات هائلة لتعزيز فعالية وكفاءة عمليات التحكيم التجاري، خاصة إذا ما علمنا أن التكنولوجيا الذكاء الاصطناعي له إمكانات هائلة لتحسين عمليات التحكيم التجاري، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات وتعزيز الكفاءة، كما يمكن لهذه التقنيات أن تساعد في حل النزاعات التجارية بشكل أكثر فعالية وسرعة [٥٦].

ففي العصر الرقمي الذي نعيشه اليوم، أصبح الذكاء الاصطناعي . جزءاً أساسياً من العديد من الصناعات، بما في ذلك مجال القانون. وقد ظهرت تحديات جديدة في مجال التحكيم، حيث لا توجد تشريعات أو قواعد قانونية واضحة تنظم دور الذكاء الاصطناعي في هذه العملية. في الأردن، كما في العديد من الدول الأخرى، يفتقر التشريع إلى تنظيم دقيق لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم

ويمكن أن يساهم الذكاء الاصطناعي في تحسين فعالية وكفاءة التحكيم، ولكنه يثير أيضاً العديد من الأسئلة القانونية حول المسؤولية والعدالة الإجرائية، وحماية البيانات. لذلك، فإن هناك تساؤل يثور حول إلى أي مدى يؤثر الفراغ القانوني في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم على عدالة وكفاءة العملية؟ وهل يمكن أن تساهم التشريعات المستقبلية في تنظيم هذا المجال وتطويره؟ . إلا أنه بالرغم من هذه السمات التي تميز الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم التجاري، إلا أن هناك بعض التحديات التي يجب التغلب عليها قبل أن تصبح تطبيقات الذكاء الاصطناعي أدوات أساسية في التحكيم التجاري، ومن هذه التحديات فراغ قانوني خاصة فيما يتعلق بالشخصية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، إذ لم يعترف المشرع المصري[٥٧] ولا المشرع السعودي بالشخصية القانونية لهذه التطبيقات، مما يؤثر ذلك في عملية التحكيم التجاري كما أن عدم وجود تنظيم خاص لاستخدام الذكاء الاصطناعي في قانون التحكيم أو التشريعات ذات العلاقة (مثل قانون الجرائم الإلكترونية، قانون المعاملات الإلكترونية)، جعل المشرع المصري للاعتماد على المبادئ العامة في القانون المدني وقانون التحكيم

وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي أصبح جزءًا من معظم الأنظمة القانونية العالمية، إلا أن التشريع المصري وكذلك السعودي لا يحتوي كلهما على نصوص قانونية تنظم بشكل صريح استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم، كما أنه لا يوجد إطار قانوني ينظم كيفية إدخال أنظمة الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم، أو كيف يمكن أن تعمل هذه الأنظمة بشكل قانوني

وفيما يتعلق بالممارسات العملية الحالية، ففي الواقع، لا يوجد الكثير من الاستخدامات العملية للذكاء الاصطناعي في التحكيم المصري أو التحكيم في المملكة العربية

٥٦) ثائر سليمان محمد ، دور الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري ، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير جامعة مؤته، ٢٠٢٥، ص٩٥.

٥٧) د. محمد سهيل الفقي، د. عماد الدين منير الذكاء الاصطناعي وتأثيره علي مجال حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية والجنائية عن أضرار تلك التقنيات « مرجع سبق ذكره ، ص٢٩٥.

السعودية حتى الآن. ومع ذلك، تجري بعض مراكز التحكيم الدولية تجارب محدودة لاستخدام التكنولوجيا في تحكيم النزاعات. يمكن أن يشمل ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة الأدلة، تحليل البيانات، أو حتى دعم المحكمين في اتخاذ قرارات

وفي غالبية الدول العربية، لا يوجد نظام أو مؤسسة قانونية تتبنى هذا التوجه بشكل رسمي، لكن يمكن فهم إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم المصري من خلال المبادئ العامة والمرونة التي تتمتع بها إجراءات التحكيم، إذ يسمح القانون للأطراف بالاتفاق على قواعد خاصة بالتحكيم، بما في ذلك استخدام الوسائل التقنية، طالما لم تتعارض مع النظام العام أو الحقوق الأساسية. إلا أن هناك العديد من مراكز التحكيم الدولية تبنت استخدام التكنولوجيا في إجراءات التحكيم، مما ساهم في تحسين الكفاءة والمرونة. كمحكمة لندن للتحكيم الدولي (LCIA)، إذ تسمح قواعد LCIA بعقد الجلسات عن بعد باستخدام تقنيات الاتصال المرئي، مما يوفر مرونة أكبر للأطراف، ويُترك للمحكمين تقدير ما إذا كانت الجلسات الافتراضية تفي بحقوق الأطراف في الاستماع والمعاملة العادلة لعديد من مراكز التحكيم الدولية تبنت استخدام التكنولوجيا في إجراءات التحكيم، مما ساهم في تحسين الكفاءة والمرونة[٥٨].

كما أطلقت منصة Case Connect في أكتوبر ٢٠٢٢، وهي نظام إدارة قضايا أمن يسمح للأطراف والمحكمين والأمانة العامة بالتواصل وتبادل المستندات بكفاءة، وتشجع المحكمة على تقديم الطلبات إلكترونيًا وتسهل الإجراءات عبر الإنترنت

بالإضافة إلى مركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC)، إذ اعتمد نظاماً لإدارة القضايا عبر الإنترنت، يتيح تقديم المستندات إلكترونياً وتحديثات فورية حول تقدم القضايا، حيث ساهمت هذه التقنية في تحسين التواصل بين الأطراف وتقليل الوقت اللازم لاتخاذ القرارات [٥٩].

وتظهر هذه الأمثلة كيف أن مراكز التحكيم الدولية تتبنى التكنولوجيا لتحسين عمليات التحكيم، مما يعزز من كفاءتها ومرونتها. وبالتالي، فإن هناك كثير من التحديات القانونية الناشئة عن الفراغ التشريعي منها المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي في التحكيم، إذ أن من أبرز التحديات القانونية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم هي المسؤولية القانونية، ففي حال كانت الخوارزميات أو الأنظمة الذكية تتخذ قرارات أو تشارك في التحكيم، فمن يتحمل المسؤولية القانونية إذا كانت القرارات خاطئة؟ هل يتحمل المحكم المسؤولية عن القرار الذي يساهم فيه الذكاء الاصطناعي ؟ وهل يجب تحميل الشركات المطورة للذكاء الاصطناعي المسؤولية في حال حدوث خطأ ؟حيث أنها من قامت بتغذية النظام بالمعلومات التي يعتمد عليها وبالبيانات التي يقوم بمعالجتها للوصول للنتيجة النهائية

ونظراً لأن التحكيم التجاري يستند إلى اتفاق تعاقدي بين الأطراف، فإن المسؤولية

٥٨ (بسمة بو كروم ، مرجع سابق ، ص ٨٨.
٥٩ (ثائر سليمان محمد ، مرجع سابق ، ص ٥٥.

القانونية المترتبة عليه تُعد مسؤولية عقدية. وتُعرف المسؤولية العقدية بأنها الالتزام بتعويض الضرر الناتج عن الإخلال بأحد الالتزامات الناشئة عن العقد. ومن ثم، لا تقوم مسؤولية إلا بتوافر عقد يُنشئ التزاماً محدداً، يعقبه إخلال بهذا الالتزام من قبل أحد طرفيه، سواء كان ذلك بعدم التنفيذ، أو بالتنفيذ المعيب، أو التأخير في التنفيذ

ولكن يثور تساؤل هنا : هل يمكن لتطبيقات الذكاء الاصطناعي على اجراء تفاوض عقدي يتعلق بالتحكيم التجاري ؟

تعرف المفاوضات العقدية بأنها المرحلة التي يجري خلالها تواصل بين طرفين أو أكثر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بموجب اتفاق مبدئي بينهم، يتم من خلاله تبادل العروض والآراء بهدف التوصل إلى توافق حول إبرام عقد معين في المستقبل .

ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح بالإمكان استخدامه في تحليل البيانات، اقتراح الصياغات، وحتى التنبؤ بنتائج معينة، لكن الذكاء الاصطناعي لا يزال يفتقر إلى القدرة على التعامل مع الجوانب الإنسانية كالمرونة أو تفسير السياق الثقافي والاجتماعي بشكل شامل، لذلك فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في التفاوض قد يطرح تحديات قانونية وأخلاقية، مثل تحديد مسؤولية الأطراف إذا حدث خطأ في التفاوض عبر الذكاء الاصطناعي، أو مدى قانونية النتائج التي تم التوصل إليها (٦٠)

وفي إطار التحكيم، يعد توافق الأطراف على إجراء التفاوض أو التحكيم هو الأساس، لذا يمكنهم الاتفاق على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي كجزء من هذا الإجراء، إذا رغبوا بذلك

وعليه، يمكن القول إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي قادرة على دعم وتحسين إجراءات التفاوض العقدي في التحكيم التجاري من خلال تقديم تحليلات ومقترحات دقيقة وسريعة، لكنها لا تحل بالكامل محل التفاعل البشري الحي في التفاوض خصوصاً فيما يتعلق بالجوانب التي تتطلب حكماً بشرياً أو تقييماً سياقياً دقيقاً

ويمكن إجراء المفاوضات التعاقدية بصورتيها التقليدية والإلكترونية من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، متى كان من الجائز قانوناً اعتمادها في هذا السياق، إذ أصبحت هذه التطبيقات قادرة على الانخراط في مفاوضات تقليدية تجري بين متعاقد طبيعي أو ممثل قانوني لشخص معنوي من جهة، وتطبيق ذكي كروبوت من جهة أخرى. كما يمكن أن تتم المفاوضات التعاقدية إلكترونيًا بين أنظمة الذكاء الاصطناعي ووسائل التعاقد الإلكترونية، أيا كان نوعها أو طبيعتها (٦١).

٦٠ ()عمرو سيد جمال البحيري، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على رفع كفاءة الأداء الأمني بالتطبيق على تأمين الطرق، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة المصرية ، ٢٠١٩ ، ص٢٥٣.

٦١ ()ثائر سليمان محمد / مرجع سبق ذكره، ص١٥٩.

ومن جانبي أري : أن قدرة الذكاء الاصطناعي على الدخول في اتفاق التحكيم، بما في ذلك إبرام وتنفيذ عقود التحكيم التجاري والمشاركة في مفاوضاتها، تتوقف على نوع التطبيق الذكي المستخدم هو نوع أو مستوى الذكاء الاصطناعي المطبق في سياق التحكيم التجاري، والذي يحدد مدى قدرته على المشاركة الفعالة في إجراءات التحكيم مثل إبرام العقود والمفاوضات. إذ لا يمكن القول بإمكانية جميع تطبيقات الذكاء الاصطناعي أداء هذه المهام، وإنما يقتصر ذلك على التطبيقات فائقة الذكاء والمتخصصة، التي تتمتع بمستوى عال من المعالجة والتحليل يمكنه من التفاعل التعاقدي وفقًا للضوابط القانونية والفنية ذات الصلة.

وعليه، فهناك قلق من أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي قد تتسبب في انتهاك العدالة الإجرائية، فكيف يمكن للذكاء الاصطناعي ضمان مبادئ العدالة مثل حق الدفاع والمساواة بين الأطراف ؟ كما قد يكون هناك تحيز في الخوارزميات إذا لم يتم تدريبها بشكل جيد أو إذا كانت البيانات المستخدمة تحتوي على تحيزات، في غياب قانون صريح ينظم المسؤولية القانونية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري، فقد تتعرض العدالة للخطر طبيعتها

كما أن التطبيقات التقنية في التحكيم تثير مخاوف بشأن حماية البيانات الشخصية، في حال تم استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي التي تعتمد على تحليل البيانات الضخمة، فإن هناك حاجة ماسة لضمان حماية خصوصية البيانات والامتثال لقوانين حماية البيانات. ففي مصر، هناك قانون حماية البيانات الشخصية قانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ ، ولكن لا يزال هناك غموض حول كيفية تطبيق هذا القانون في التحكيم الإلكتروني، ومن أوجه هذا الغموض غياب النصوص الصريحة المتعلقة بالتحكيم الإلكتروني، فهذا القانون لم يتناول بشكل مباشر أو ضمني إجراءات التحكيم الإلكتروني، مثل تبادل المذكرات إلكترونياً، استخدام المنصات الرقمية، أو حماية البيانات أثناء جلسات التحكيم عن بعد، ما يترك فراغاً تشريعياً في ضمانات الخصوصية، بالإضافة إلى عدم وضوح المسؤولية القانونية لأطراف التحكيم، إذ لا يوجد تحديد دقيق في القانون لمسؤولية كل من المحكمين، مراكز التحكيم، أو الأطراف المتنازعة فيما يخص جمع أو استخدام أو تخزين البيانات الشخصية، وهو ما يثير تساؤلات حول من يُحاسب حال حدوث انتهاك للبيانات (٦٢)

بالتالي، أقترح من وجهة نظري : لحل هذا الغموض في تطبيق هذا القانون إضافة فصل خاص أو مواد تفصيلية ضمن قانون حماية البيانات الشخصية تتناول تحديدًا إجراءات حماية البيانات خلال عمليات التحكيم الإلكتروني، خاصة ما يتعلق بتبادل المستندات عقد الجلسات عن بعد، والتخزين الرقمي للمعلومات، ويمكن لدائرة حماية البيانات الشخصية أو وزارة الاقتصاد الرقمي إصدار تعليمات تنظيمية توضح المعايير التي يجب على مراكز التحكيم وممارسيه اتباعها لضمان الامتثال للقانون، كما يمكن الاستفادة من التجارب المقارنة كالاقتداء بنماذج مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي التي فرضت قواعد واضحة على هيئات التحكيم الإلكترونية، خاصة في مسائل الموافقة الصريحة،

٦٢ (بسمة بو كروم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩.

ونقل البيانات عبر الحدود.

هذا وتثير التحديات القانونية العديدة، خصوصاً في غياب تشريعات خاصة تنظم هذه التكنولوجيا في مصر، ويمكن إقامة توازن بين كون التحكيم الإلكتروني أداة فعالة لتحسين كفاءة الفصل في المنازعات، وبين ما يثيره من تحديات قانونية تمس الخصوصية والعدالة وضمانات الإجراءات، لابد من وضع إطار قانوني دقيق ومواكب للتكنولوجي، والتزام بضمانات المحاكمة العادلة، وأيضاً بناء كفاءات قانونية وتكنولوجية متخصصة، بالإضافة للتدرج في التبني وتشجيع النماذج التجريبية، وعليه، يمكن للمشرع المصري من خلال تطوير إطار قانوني واضح يمكن للمشرع المصري أن يحسن من فعالية التحكيم ويحمي حقوق الأطراف ويشجع على استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الإجراءات

أما في فرنسا، فبالرغم من ريادة فرنسا في مجال تنظيم الذكاء الاصطناعي داخل الاتحاد الأوروبي، إلا أن النظام القانوني الفرنسي لم ينص حتى الآن صراحة على نظام قانوني خاص لتحميل الذكاء الاصطناعي المسؤولية القانونية، بما في ذلك في السياق التحكيمي. إلا أن فرنسا اعتمدت مقاربة تقوم على دمج الذكاء الاصطناعي ضمن أطر المسؤولية التقليدية (خطأ) - ضرر علاقة سببية، وقد تناول تقرير فيلار في ٢٠٢٠ (Rapport Villani) مستقبل الذكاء الاصطناعي، حيث أوصى بضرورة تطوير إطار قانوني مرن يسمح بالتعامل مع الذكاء الاصطناعي في المجالات الحساسة، ومنها القضاء والتحكيم، دون منحه شخصية قانونية مستقلة، بل عبر مساءلة الجهة التي طورته أو استخدمته [٦٣].

وبالتالي، لا توجد تشريعات حالية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي كمحكم أو كمساعد في الإجراءات التحكيمية، ذلك أن القانون الفرنسي للتحكيم في المواد ١٤٤٢، ١٥٢٧ من قانون الإجراءات المدنية) يفترض أن «المحكم» شخص طبيعي، مما يقضي ضمنياً استخدام الأنظمة الآلية كمحكمين، لذلك فهناك قلق من انتهاك المبادئ. القانونية كمبدأ الخصومة المتوازنة» و «الحق في الدفاع قد يتعرضان للتهديد في حال استخدام نظام ذكاء اصطناعي لا يمكن مساءلته

وفي إنجلترا ايضاً لم يعترف المشرع بالمحكم الآلي لكنه لا يمنع استخدام الذكاء الاصطناعي صراحة، نظرًا للطبيعة العامة وغير التقييدية لقانون التحكيم الإنجليزي لعام ٢٠٢٥ وذلك من خلال المادة (١٢٣) من قانون التحكيم التي تلزم المحكمين بالتصرف بإنصاف وعدالة - وهو ما يثير تساؤلات حول قدرة التقنيات على الوفاء بهذه الالتزامات، فالمشرع في المملكة المتحدة، لم يعترف حتى الآن بالمحكم الاصطناعي ولكن يسمح باستخدام أدوات ذكاء اصطناعي كمساعدين في العمليات، وليس كمصدر القرار التحكيم [٦٤].وفي هذا السياق، نشرت وزارة العدل البريطانية تقريرا بعنوان: الذكاء الاصطناعي والخدمات القانونية (٢٠٢١) والذي أوصى بعدم الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كمحكم مستقل بل بضرورة بقاء المسؤولية القانونية على عاتق الأشخاص أو الشركات المطورة أو المستخدمة له

٦٣) ثائر سليمان محمد ، مرجع سبق ذكره، ص١٤٧.

٦٤) د. رشا علي الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٩.

يرى الباحث ومن خلال ما سبق، أنه على الرغم من الانفتاح التقني في فرنسا وإنجلترا، إلا أنه لا يزال هناك فراغ قانوني واضح في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم، وبينما تبدي المملكة المتحدة مرونة نسبية، يتسم الموقف الفرنسي بالحذر الواضح. ومن الضروري أن تواكب التشريعات العربية التطورات التقنية بما يضمن الحفاظ على العدالة والشفافية، وبالتالي، نجد أن فرنسا تدعو لتكييف القواعد التقليدية للمسؤولية دون منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية، لكنها تبدي اهتماما واسعا بتنظيمه، بينما بريطانيا ترفض منح الذكاء الاصطناعي أية صفة قانونية مستقلة، وتفضل تنظيم العلاقة من خلال مسؤولية المستخدم أو المطور.

الفرع الثاني

الضوابط القانونية والمؤسسية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي

تمهيد : في ضوء المخاطر القانونية التي يثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، يصبح من الضروري وضع ضوابط قانونية ومؤسسية واضحة لضمان الاستخدام الأمثل للتقنية مع حماية حقوق الأطراف والمحافظة على نزاهة الإجراءات . فبينما يمثل الذكاء الاصطناعي أداة قوية لتسهيل إدارة الإجراءات، فإنه أيضًا يفرض تحديات تتعلق بتحديد المسؤوليات، حماية السرية، وضمان الشفافية والمساواة بين الخصوم .ويهدف هذا المطلب إلى استعراض أبرز الضوابط القانونية والمؤسسية التي يمكن أن تحد من المخاطر السابقة، وتضمن التوازن بين الابتكار التقني ومتطلبات العدالة الإجرائية في التحكيم [٦٥]

ونعالج ذلك بشيء من التفصيل من خلال المحاور الأتية :

أولاً: الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي

ثانياً: الضوابط المؤسسية

ثالثاً: التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق

أولاً: الإطار القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي

١. قواعد التحكيم الدولية : نصت القواعد النموذجية للتحكيم، مثل قواعد غرفة التجارة الدولية (ICC) وقواعد التحكيم التابعة لـ LCIA ، على إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية لإدارة إجراءات التحكيم ، ما يتيح الاعتماد على الذكاء الاصطناعي بشرط عدم المساس بالحقوق الأساسية للأطراف. وتتضمن هذه القواعد المرونة في تحديد طرق تبادل المستندات، الجلسات الافتراضية، وحفظ الأدلة إلكترونيًا ، وهو ما يوفر إطارًا قانونيًا أوليًا للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي

٢. القوانين الوطنية والتحولات التشريعية ؛ بعض التشريعات الوطنية تدعم استخدام الوسائل التكنولوجية في التحكيم، مع وضع حدود لحماية البيانات الشخصية والتجارية . مثال ذلك القوانين الأوروبية للخصوصية (GDPR) ، والتي تحدد الالتزامات المتعلقة بحماية المعلومات عند استخدام أي نظام ذكي ، بما في ذلك أنظمة التحكيم

٣. المبادئ القانونية العامة وتشمل مبادئ العدالة الإجرائية، الشفافية، المساواة بين الأطراف، وحق الدفاع ، والتي تظل ملزمة حتى عند استخدام الذكاء الاصطناعي . إلي جانب أن أي استخدام للتقنية يجب أن يراعي هذه المبادئ، بحيث لا يتم استبدال الرقابة البشرية أو التأثير على حقوق الأطراف

٦٥/ثائر سليمان محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٨.

ثانيا: الضوابط المؤسسية

١. دور الهيئات التحكيمية الدولية : المؤسسات مثل ICC، LCIA، و-UN CITRAL قامت بإصدار إرشادات حول استخدام التقنية الحديثة والتحكيم الإلكتروني ، تشمل ؛ إجراءات ضمان سرية المستندات ، تحديد مسؤوليات المحكمين عن أي نتائج متولدة من أنظمة الذكاء الاصطناعي .وآليات لحفظ السجلات الرقمية ومراقبة تبادل المعلومات

٢. الممارسات المؤسسية في استخدام الذكاء الاصطناعي : اعتماد منصات إدارة القضايا الذكية التي تسمح بمراقبة تبادل المستندات ، جدولة الجلسات وإصدار الإشعارات تلقائياً ، الترجمة والتحليل الذكي مع الحفاظ على سرية المعلومات. وإشراف بشري مستمر على نتائج التحليل، لضمان أن القرارات الصادرة تعكس التقييم القانوني والإنساني، وليس الخوارزمي فقط [٦٦].

٣. توحيد المعايير التقنية والقانونية : وضع إرشادات معيارية لتقييم سلامة الأنظمة الذكية، ومراقبة دقة الخوارزميات، حماية البيانات، وسلامة الإجراءات . ويشمل ذلك اختبارات دورية للأنظمة، تقييم المخاطر، واعتماد بروتوكولات للطوارئ في حال حدوث خلل تقني

ثالثا: التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق

١. ضمان العدالة الإجرائية : أي ضابط مؤسسي أو قانوني يجب أن يركز على حماية حقوق الأطراف الأساسية مثل حق الدفاع والمواجهة، المساواة، وحق الطعن ، حتى مع استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي

٢. المرونة التقنية ضمن حدود قانونية :يمكن السماح بـ استخدام أدوات التحليل الذكي، الترجمة القانونية، وإدارة الأدلة إلكترونيًا ، مع وضع حدود واضحة لتجنب الإفراط في الاعتماد على الخوارزميات

٣. المساءلة والشفافية : يجب أن تتضمن أي ضوابط آليات للرقابة المستمرة على الأنظمة الذكية، توثيق الإجراءات الرقمية، وإتاحة سجلات للخصوم للتحقق من سير العملية . كما يجب توضيح مسؤولية المحكمين والأطراف عن أي خطأ أو تحيز ناتج عن استخدام الذكاء الاصطناعي [٦٧]

ومن جانبي أرى : أن الضوابط القانونية والمؤسسية تظهر كعنصر حاسم لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي . فهي توفر إطارا متوازنا يحقق الاستفادة من التقنية الحديثة مع حماية حقوق الأطراف، وضمان العدالة الإجرائية، والمساءلة، والشفافية . وبالتالي، يمكنني القول إن تطوير هذه الضوابط ووضعها موضع التنفيذ العملي يشكل خطوة أساسية نحو

٦٦ طلال حسين الرعود المسؤولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنولوجيا ذات الذكاء الصناعي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢، ص ٩٥.

٦٧ منصور بن صالح السلمي : المسؤولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠ ، ص ١٧٧.

إضفاء الشرعية القانونية على استخدام الذكاء الاصطناعي، وضمان فعالية التحكيم الدولي في العصر الرقمي

الفرع الثالث

الاتجاهات المستقبلية في التنظيم القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي

تمهيد :

مع تسارع التحولات التكنولوجية، أصبح من الضروري استشراف مستقبل الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي ووضع أطر قانونية وقواعد تنظيمية تكفل الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة . فبينما يقدم الذكاء الاصطناعي إمكانات غير مسبوقة في تحسين كفاءة إدارة الإجراءات، تحليل الأدلة، ودعم القرارات التحكيمية ، فإنه يثير أيضاً مسائل قانونية جديدة تتعلق بالمساءلة، حماية البيانات، وضمان العدالة الإجرائية . ويهدف هذا المطلب إلى استعراض الاتجاهات المستقبلية المحتملة في التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، مع التركيز على المبادرات الدولية، التطورات المؤسسية، وأفضل الممارسات القانونية التي يمكن اعتمادها

ونفصل ذلك من خلال المحاور الأتية :

أولاً: المبادرات الدولية لتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي

ثانياً: التوجه نحو إطار قانوني موحد

ثالثاً: أفضل الممارسات المستقبلية في التحكيم الذكي

رابعاً: التحديات المستقبلية الواجب معالجتها

أولاً: المبادرات الدولية لتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي

١. دور هيئات التحكيم الدولية : تسعى مؤسسات مثل ICC، LCIA، و-UNCI TRAL إلى تطوير إرشادات ومبادئ توجيهية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، بما يحافظ على الشفافية والسرية ويضمن حقوق الأطراف . وهذه المبادرات تشمل ؛ تحديد معايير واضحة للبرمجيات الذكية المستخدمة في إدارة الإجراءات . ووضع توصيات لتوثيق سجلات الإجراءات الرقمية ومراجعتها من قبل المحكمين

٢. التعاون بين الدول والمنظمات القانونية : تزايد الاهتمام بالتنسيق بين القوانين الوطنية والدولية لضمان توحد المعايير التقنية والقانونية في التحكيم الدولي. ونجد خير مثال لذلك التوصيات الأوروبية بشأن الذكاء الاصطناعي (EU AI Act) ، والتي تسعى لتوفير إطار تنظيمي يحمي البيانات ويعزز الشفافية والعدالة ، مع إمكانية تطبيق مبادئها على التحكيم الدولي[٦٨].

٦٨ 0 د. مختار أحمد بريري التحكيم التجاري الدولي دراسة خاصة بالقانون المصري الجديد، دار النهضة العربية،

ثانيا: التوجه نحو إطار قانوني موحد

١. الحاجة لإطار تنظيمي شامل : التنظيم القانوني المستقبلي يجب أن يغطي جوانب المسؤولية القانونية، حماية البيانات، الرقابة على الخوارزميات، وحق الخصوم في الطعن ومراجعة القرارات الذكية . ويهدف هذا الإطار إلى خلق توازن بين الابتكار والتقيد بمبادئ العدالة الإجرائية الأساسية

٢. توحيد المعايير التقنية والقانونية : تتبلور في وضع بروتوكولات معيارية لتطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحكيم ، مثل اختبارات دورية لنزاهة وحيادية الخوارزميات، تقييم دوري لأمن البيانات وحماية المستندات السرية .وإرشادات لإشراف المحكمين على النتائج التحليلية الذكية قبل اعتمادها في اتخاذ القرار [٦٩] .

٣. تحديد حدود المسؤولية والرقابة : التأكيد على أن المحكم البشري يبقى المسؤول النهائي عن قرارات التحكيم ، مع وضع آليات للطعن أو مراجعة أي نتائج ذكية قد تؤثر على حقوق الأطراف

ثالثا: أفضل الممارسات المستقبلية في التحكيم الذكي

١. تطوير منصات ذكية متكاملة : منصات قادرة على إدارة الجلسات، تحليل الأدلة، الترجمة القانونية الذكية، والتواصل بين الأطراف ، مع الالتزام التام بحماية السرية والخصوصية

٢. إدماج الرقابة البشرية والذكاء الاصطناعي : من خلال الجمع بين التحليل الآلي والدور الرقابي للبشر لضمان أن النتائج الذكية لا تُخل بحقوق الأطراف أو المبادئ القانونية الأساسية

٣. تدريب المحكمين والأطراف : تطوير برامج تدريبية متخصصة للمحكمين والمحامين لفهم آليات عمل الذكاء الاصطناعي، نقاط القوة، ونقاط الضعف، وسبل الرقابة القانونية

٤. استخدام الذكاء الاصطناعي في الرقابة والتنظيم الذاتي : باعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي لمراقبة التقيد بالقواعد الإجرائية، اكتشاف أي تحيز أو خلل، وضمان التوازن بين السرية والعلانية

رابعا: التحديات المستقبلية الواجب معالجتها

١. التباين التشريعي بين الدول : يمكن أن يؤدي اختلاف القوانين الوطنية حول الذكاء الاصطناعي، حماية البيانات، والتقاضي الإلكتروني إلى تعقيد استخدامه في التحكيم الدولي متعدد الجنسيات

القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٤٥.

٦٩ منصور بن صالح السلمي : المسؤولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠، ص١٥٩.

٢. الاعتماد المفرط على الخوارزميات : الإفراط في الاعتماد على التحليل الذكي قد يؤدي إلى تقليل دور الرقابة البشرية وتقويض ضمانات العدالة الإجرائية

٣. حماية الحقوق الأساسية في عصر الذكاء الاصطناعي : يتطلب الأمر ضوابط صارمة لضمان عدم انتهاك حق الدفاع، المساواة بين الخصوم، وسرية المعلومات

ومن جانبي أرى أن : المستقبل القانوني للذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي يتطلب توازنًا دقيقًا بين الابتكار التكنولوجي وحماية حقوق الأطراف . إذ يجب على المجتمع الدولي و الهيئات التحكيمية تطوير أطر قانونية ومؤسسية واضحة، موحدة، ومرنة ، تضمن:

١. تعزيز كفاءة الإجراءات التحكيمية باستخدام الذكاء الاصطناعي.

٢. حماية ضمانات العدالة الإجرائية وحقوق الخصوم .

٣. وضع آليات للرقابة، التقييم، والطعن في التحليلات الذكية .

وبهذا، يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تصبح عنصرا مكملاً ومساندا للتحكيم الدولي، وليس بديلاً عن الرقابة القانونية والإنسانية ، مما يفتح آفاقًا جديدة للتطوير القانوني والإجرائي في ظل التحول الرقمي العالمي.

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث دراسة شاملة حول استخدام الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات التحكيمية الدولية ، مع التركيز على الإطار القانوني، التطبيقات العملية، أثر التقنية على ضمانات العدالة، والتحديات القانونية والمؤسسية المستقبلية .

وقد تناولنا الإطار القانوني لمرحلة الإجراءات التحكيمية والذكاء الاصطناع من خلال بيان ماهية الإجراءات التحكيمية الدولية ،مفهوم الإجراءات التحكيمية وخصائصها والمبادئ الحاكمة للإجراءات التحكيمية وتوضيح مرونة الإجراءات في التحكيم الدولي. ثم انتقلنا إلي بيان كيفية كون تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة لإدارة الإجراءات التحكيمية من خلال إلقاء الضوء علي مفهوم الذكاء الاصطناعي في المجال الإجرائي، وبيان الأساس القانوني لاستخدام الوسائل التكنولوجية في التحكيم وما هي حدود اللجوء إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي في إدارة الإجراءات

ثم أنتقل البحث لبيان تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مرحلة الإجراءات التحكيمية الدولية من خلال توضيح دور الذكاء الاصطناعي في تنظيم الخصومة التحكيمية من خلال إدارة الجداول الزمنية والجلسات ، تبادل المذكرات والمستندات إلكترونيًا ، والترجمة القانونية الذكية أثناء الإجراءات . وكان لازماً علينا توضيح دور الذكاء الاصطناعي في الإثبات والتحقيق من خلال تحليل الأدلة والمستندات ، فرز البيانات الضخمة وتقييم دور الذكاء الاصطناعي في تقدير القوة الثبوتية

وأنتقلت سطور البحث لتتناول أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي على ضمانات العدالة الإجرائية في التحكيم الدولي من خلال توضيح تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الخصوم ومنها مبدأ المساواة بين الخصوم ، حق الدفاع وحق المواجهة وعلانية الإجراءات وسريتها . وتطرقنا إلى التحديات القانونية وضوابط الاستخدام من خلال بيان المخاطر القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم .والضوابط القانونية والمؤسسية . مع إلقاء الضوء علي الاتجاهات المستقبلية في التنظيم القانوني لاستخدام الذكاء الاصطناعي

زمن خلال استعراض الفصول والمباحث في طيات بحثنا هذا ، تبين أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة قوية لتعزيز كفاءة التحكيم، لكنه يفرض مسؤوليات قانونية وأخلاقية دقيقة، تتطلب ضوابط صارمة وممارسات مؤسسية محكمة لضمان نزاهة الإجراءات وحماية حقوق الأطراف

وقد توصل البحث إلي مجموعة من النتائج والتوصيات نعرضها تباعاً :

أولاً: النتائج

١- أظهر البحث أن الإجراءات التحكيمية الدولية تتسم بالمرونة، السرية، الطابع الخاص، وضرورة التوازن بين كفاءة الإدارة والعدالة الإجرائية

٢- مفهوم الإجراءات التحكيمية وخصائصها تتميز بالمرونة والخصوصية، لكنها تلتزم بالمبادئ القانونية العامة للتحكيم. وأن المبادئ الحاكمة لتلك الاجراءات تتمثل في العدالة، المساواة بين الأطراف، والحق في الدفاع، تشكل المرجع الأساسي الذي لا يمكن تجاوزه حتى مع إدخال الذكاء الاصطناعي

٣- توصل البحث إلى أن مرونة الإجراءات تمثل قاعدة أساسية تسمح بتطبيق التكنولوجيا الحديثة مع احترام المبادئ القانونية، ما يجعل التحكيم أكثر ملاءمة للتحديات الدولية الحديثة

٤- أظهر البحث أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يدير الإجراءات بفعالية، يقلل التأخير، ويسهل التفاعل بين الأطراف والمحكمين ، لكنه يحتاج إلى:

- إطار قانوني محدد لتفادي المساس بحقوق الخصوم.

- حدود واضحة للاستخدام ، بحيث يبقى القرار النهائي تحت إشراف المحكم البشري

٥ - أظهرت البحث أن الذكاء الاصطناعي يعزز تنظيم الخصومة من خلال:

- إدارة الجداول الزمنية والجلسات بدقة، وتقليل المخاطر التأخيرية.

- تبادل المذكرات والمستندات إلكترونيًا ، مع ضمان سرية البيانات وسهولة الوصول إليها

- الترجمة القانونية الذكية ، التي تسهل التعامل متعدد اللغات وتقلل الأخطاء البشرية، مع الاحتفاظ بإشراف بشري دقيق

٦- أظهر البحث أن الذكاء الاصطناعي يقدم أدوات قوية لتحليل الأدلة والمستندات بدقة وسرعة تفوق القدرة البشرية ، فرز البيانات الضخمة (E-discovery) ، مما يوفر الوقت والتكاليف. وتقدير القوة الثبوتية للأدلة ، لكن القرار النهائي يجب أن يظل من صلاحية المحكمين لتجنب الانحياز الخوارزمي

٧- تبين أن استخدام الذكاء الاصطناعي يؤثر مباشرة على مبدأ المساواة، حق الدفاع، وحق المواجهة، وعلانية الإجراءات وسريتها . وضرورة مراعاة حقوق الأطراف، مع ضبط استخدام التقنية بحيث لا تتعارض مع العدالة الإجرائية

٨- أبرز البحث فيما يخص التحديات القانونية وضوابط الاستخدام : منها المخاطر القانونية مثل التحيز الخوارزمي، الأخطاء التقنية، وانتهاك سرية المعلومات ، الضوابط القانونية والمؤسسية لتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي، مع وضع

معايير موحدة ومرنة للرقابة والإشراف. والاتجاهات المستقبلية تشمل تطوير أطر قانونية متكاملة، توحيد المعايير الدولية، وتعزيز الرقابة البشرية على العمليات الذكية

٩- الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة وليست بديلاً عن البشر وأن جميع التطبيقات التقنية يجب أن تخضع لإشراف المحكم البشري لضمان العدالة وحماية الحقوق

١٠- تحقيق الكفاءة دون المساس بالعدالة حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تقليل التأخير، تحسين تبادل المستندات، وتسريع تحليل الأدلة ، مع ضرورة وضع ضوابط لضمان المساواة وحق الدفاع

١١- ضرورة وجود إطار قانوني مؤسسي متكامل ويشمل ذلك القوانين الوطنية والدولية، المبادئ العامة للتحكيم، واللوائح المؤسسية للهيئات التحكيمية ، بهدف وضع معايير دقيقة للاستخدام الآمن للتقنية

١٢- الحاجة إلى توحيد المعايير الدولية وذلك لتفادي التعارض بين القوانين الوطنية، ينبغي اعتماد إرشادات دولية لتقييم النزاهة، الحيادية، وسلامة الأنظمة الذكية

١٣- توازن الابتكار القانوني والتقني مع حقوق الأطراف أي توسع في استخدام الذكاء الاصطناعي يجب أن يكون محكومًا بضوابط صارمة تحمي الحق في الطعن، السرية، والمساواة بين الخصوم

١٤- إن التفسير المرن للنصوص القانونية الحالية لا يكفي لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري؛ مما يستوجب إصدار تشريع خاص ينظم الجوانب التقنية والقانونية والأخلاقية لهذا الاستخدام

١٥- لم يعترف المشرع المصري والسعودي والفرنسي والإنجليزي، بكيان غير بشري كمحكم، ويقتصر دور الذكاء الاصطناعي على كونه أداة مساعدة في العملية التحكيمية

١٦- يتطلب التحكيم تقديراً قانونياً وضميراً أخلاقياً بشرياً، وهو ما لا يمكن استبداله بقرارات الخوارزميات أو الآلات، في ظل غياب الإطار القانوني للاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

١٧- لا يكفي مجرد توافر وعي قانوني أو تحليلي برمجي لتعيين الذكاء الاصطناعي كمحكم، ما لم يتم تطوير بنية قانونية وفلسفية جديدة تُعيد تعريف ماهية المحكم والعدالة الإجرائية

١٨- إن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم يجب أن يراعي ضمانات المحاكمة العادلة، مثل حق الخصوم في الدفاع، الشفافية، والحق في المواجهة إذ قد تؤدي الأتمتة المفرطة إلى انتهاك هذه المبادئ إذا لم يتم تنظيمها بشكل دقيق

١٩- استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يتطلب التزاما صارمًا بقوانين حماية البيانات، خصوصًا مع تدفق كميات كبيرة من المعلومات الحساسة في إجراءات التحكيم، مما يفرض وضع أطر تنظيمية واضحة لحماية الخصوصية، إذ يجب أن توازن النصوص القانونية بين الاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة وموضوعية التحكيم، وبين الحفاظ على الحقوق الشخصية للمتقاضين، من خلال ضمان رقابة بشرية فعالة وآليات للطعن والمراجعة

ثانيا : التوصيات

١. ضرورة تطوير إطار قانوني دولي مرن ومتقدم من خلال وضع معايير واضحة للاستخدام القانوني للذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، مع إلزامية الرقابة البشرية .

٢. تعزيز الشفافية والمسائلة من خلال توثيق جميع الإجراءات والتحليلات الذكية. وتوفير آليات للطعن في أي نتائج ذكية قد تؤثر على الحقوق القانونية للأطراف

٣. تدريب المحكمين والمحامين من خلال إعداد برامج متقدمة لفهم الذكاء الاصطناعي، تحليل المخاطر التقنية، وأساليب المراجعة القانونية للتقنيات الحديثة

٤. اعتماد أفضل الممارسات التقنية عن طريق تطوير منصات ذكية متكاملة لإدارة الجلسات، المستندات، الترجمة والتحليل، مع الحفاظ على الرقابة البشرية وحماية البيانات

٥. توحيد المعايير بين الدول والمؤسسات بواسطة التنسيق الدولي لتبني قواعد معيارية، تشمل أمان البيانات، نزاهة الخوارزميات، وحماية العدالة الإجرائية

٦. الاستعداد للمستقبل الرقمي للتحكيم الدولي تحت مظلة الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز الكفاءة، دقة القرارات، وتوسيع استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة أخلاقية

٧- على كلاً من المشرع المصري والسعودي والدول المقارنة تبني قوانين ولوائح متخصصة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري، تحدد مسؤوليات الأطراف، المحكمين، ومزودي التقنية، مع وضع معايير واضحة لاستخدام هذه الأدوات

٨- اوصي المشرع المصري وكذا المشرع السعودي بإدراج قواعد إلزامية في قوانين التحكيم تضمن احترام حق الدفاع، المواجهة والشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي، مع توفير آليات تمكن الأطراف من فهم كيفية عمل هذه الأنظمة والاعتراض على نتائجها

٩- اوصي المشرع المصري وكذا المشرع السعودي بالتأكيد على أن الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة فقط، ولا يغني عن القرار النهائي للمحكم البشري، الذي يمتلك القدرة على تقييم الجوانب الشخصية والموضوعية التي قد لا تلتقطها

الخوارزميات

١٠- لابد من تضمين نصوص صريحة في التشريعات تحمي خصوصية البيانات المستخدمة في إجراءات التحكيم الإلكتروني. مع توفير إجراءات واضحة للطعن والمراجعة في الأحكام التي استخدمت الذكاء الاصطناعي في إعدادها، وذلك لضمان حماية حقوق الأطراف ومراجعة أي أخطاء تقنية محتملة

والخلاصة أن الذكاء الاصطناعي يمثل ثورة نوعية في إدارة الإجراءات التحكيمية الدولية ، فهو يزيد الكفاءة، يسرع تحليل الأدلة، ويسهل التواصل متعدد اللغات ، لكنه يطرح تحديات قانونية وأخلاقية تتطلب وضع ضوابط صارمة ومراقبة بشرية دقيقة .و أن نجاح التحكيم الذكي يعتمد على توازن دقيق بين الابتكار، الضوابط القانونية، وحقوق الأطراف ، بحيث يصبح الذكاء الاصطناعي شريكًا داعمًا للتحكيم، لا بديلاً عن التدخل القانوني البشري ، ويضمن عدالة وشرعية القرارات الدولية في عصر التحول الرقمي العالمي

قائمة المراجع

1 إبراهيم خالد ،التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ٢٠١٩.
2 أبو العلا على النمر ، المركز القانوني للمحكم في خصومة التحكيم، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
3 أحمد عبد الصادق ، المرجع العام في التحكيم ، منشأة المعارف ، القاهرة ، ط٦، ٢٠١٤.
4 أحمد عبد الكريم سلامة ، التحكيم الإلكتروني كوسيلة لحل منازعات التجارة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠١٢ .
5 أحمد عبدالكريم سلامة، التحكيم في المعاملات المالية الداخلية والعولمة، ط١، دار النهضة العربية،٢٠٠٦.
6 أحمد علي حسن عثمان ، انعكاسات الذكاء الاصطناعي علي القانون المدني ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ،ع٧٦، ٢٠٢١.
7 آلاء يعقوب النعيمي، الإطار القانوني لاتفاق التحكيم الإلكتروني، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، الإمارات، ع٢، المجلد السادس، جمادى الأول . ٢٠٠٩م.
8 إيناس الخالدي، التحكيم الإلكتروني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩.
9 بسمة بو كروم ، الحق في الخصوصية في ظل الرقمية ، رسالة ماجستير جامعة محمد الصديق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،٢٠١٩.
10 ثائر سليمان محمد ، دور الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري ، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير جامعة مؤته، ٢٠٢٥.
11 حسام الدين عبد العزيز ، التحكيم الإلكتروني وحجيته في الإثبات والتنفيذ

، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة المنصورة العدد٧٧.
12 حسام الدين فتحي ناصف، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية.
13 خالد عبد العظيم أبو غابة ، التحكيم وأثره في فض المنازعات، دار الفكر الجامعي، ط ١، الإسكندرية ، ٢٠١١.
14 خالد ممدوح إبراهيم، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠٠٨.
15 رحاب عميش ، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، أكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا القرية الذكية، كلية الحقوق لغة انجليزية، المنصورة، ٢٠٢١ .
16 رشا بشار الصباغ ،نطاق تطبيق التحكيم الإلكتروني في تسوية منازعات العقود ،مجلة المطلب القانوني ،٢٠٢٣.
17 رشا علي الدين ، النظام القانوني لاتفاق التحكيم ، دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية ، ط١ ، ٢٠٢٤.
18 سامح محمد السيد ، التحكيم فى مصر بعد تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، رسالة دكتوراة جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨.
19 سامى عبد الباقي أبو صالح، التحكيم التجاري الإلكتروني، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.
20 صالح المنزلاوى، القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.
21 طارق جمعه السيد راشد ، الحماية القانونية لخصوصية البيانات في العصر الرقمي ، مجلة القانون والاقتصاد ،ملحق خاص العدد(٢٢) ، القاهرة ،٢٠١٩.
22 طلال حسين الرعود المسؤولية المدنية عن أضرار مشغلات التكنولوجيا ذات الذكاء الصناعي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة مقدمة إلى كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢٢م.
23 عائشة شقفة، الحماية القانونية للمصنفات الناشئة عن برامج الذكاء الاصطناعي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير كلية القانون قسم القانون الخاص، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١.
24 عبد الله موسى وأحمد حبيب بلال، الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر ، المجموعة العربية لتدريب والنشر، القاهرة ٢٠١٩.
25 عبدالرحمن على إبراهيم ، تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الانسان فى العمل الأمني ، مجلة الفقه والقانون ،عدد (١٢٠) .
26 عبدالمنعم زمزم، قانون التحكيم الإلكتروني، دراسة مقارنة لقواعد مجمعية التحكيم الأمريكية وتنظيم محكمة الفضاء في ضوء المبادئ العامة للتحكيم التقليدي، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٩..
27 عرفات أحمد المنجى ، التحكيم فى منازعات الاعتماد المستندية في الفقه والقانون المقارن ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٧.

28 عصام عبدالفتاح مطر، التحكيم الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
29 عمار ياسر البابلي، دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة ، مجلة الأمن والقانون مجلد (٢٩)عدد (١) ٢٠٢١.
30 عمرو سيد جمال البحيري، أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على رفع كفاءة الأداء الأمني بالتطبيق على تأمين الطرق، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة المصرية ، ٢٠١٩.
31 فارس عمران ، قوانين ونظم التحكيم « بالدول العربية والخليجية ودول أخرى «، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة ،٢٠١٥.
32 محسن شفيق، التحكيم التجاري الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٧.
33 محمد إبراهيم أبو العميجاء، التحكيم الإلكتروني، دار الثقافة، عمان،– ٢٠٠٩م .
34 محمد إبراهيم موسي التحكيم الإلكتروني، مؤتمر التحكيم التجاري الدولي، مؤتمر التحكيم التجاري الدولي، جامعة الإمارات العربية، ٢٨ إبريل ٢٠٠٨ ، المجلد الثالث.
35 محمد أحمد الرومي، النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٦.
36 محمد السيد الطوخي، تقنيات الذكاء الاصطناعي والمخاطر التكنولوجية ، مجلة الفكر الشرطي عدد (١١٦)، ٢٠٢١.
37 محمد المومني ، حجية أحكام التحكيم الإلكتروني وتنفيذه ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١٦.
38 محمد حسنين منصور، المسئولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠٠٣ .
39 محمد سلامة، التحكيم، والمحكم طبقاً لقانون التحكيم المصري وأنظمة التحكيم الدولية، دار مصر للموسوعات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
40 محمد سهيل الفقي ، التحكيم في المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية « ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٢٥ .
41 محمد سهيل الفقي ، التحكيم الإلكتروني في منازعات التجارة الدولية ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠٢٤ .
42 محمد سهيل الفقي، د. عماد الدين منير الذكاء الاصطناعي وتأثيره على مجال حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية والجنائية عن أضرار تلك التقنيات « ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٢٥ .
43 محمد عبد اللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، بحث مقدم إلى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠٢١م

44 محمد عبد الحكيم، دور الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة جرائم الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية الاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات، جامعة المنصورة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، ٢٠٢١.

45 محمد مأمون أحمد سليمان، التحكيم الإلكتروني في منازعة التجارة الإلكترونية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.

46 محمد مأمون سليمان، التحكيم في منازعات التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٢٠٠٩.

47 محمد محمد عبد اللطيف ، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون العام والقانون الخاص ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة المنصورة ، مايو ٢٠٢١.

48 مختار أحمد بريري التحكيم التجاري الدولي دراسة خاصة بالقانون المصري الجديد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥ .

49 مشيرة أحمد صالح ،الوسائل الإلكترونية لتسوية نزاعات الملكية الفكرية التحكيم الإلكتروني نموذجاً، المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات ، الجمعية المصرية للمكتبات وللمعلومات والأرشيف،٢٠١٤.

50 معمر بن طرية أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي: تحد جديد القانون المسؤولية المدنية الحالي، لمحات في بعض مستحدثات القانون المدني حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص الملتقى الدولي الذكاء الاصطناعي، تحد جديد للقانون الجزائر ٢٧، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨.

51 منصور بن صالح السلمي : المسؤولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠ .

52 منصور بن صالح السلمي : المسؤولية المدنية لانتهاك الخصوصية في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠.

53 نبيل زايد مقابلة، النظام القانوني لعقود خدمات المعلومات الإلكترونية فى القانون الدولي الخاص، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

54 نبيل زايد مقابلة، تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.

55 وسام ابراهيم السعدي ، الحقوق الرقمية اليات الحماية الدولية المقررة لها في اطار القانون الدولي لحقوق الانسان ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل، ٢٠١٩.

56 وسام ادريس الحبابسة، تحديات مستحدثات الذكاء الاصطناعي في تطبيق الأحكام العامة للمسؤولية المدنية في القانون الأردني ، رسالة دكتوراة جامعة مؤتة ، الكرك، ٢٠٢٥.

57 ياسر محمد اللمعي المسئولية الجنائية عن أعمال الذكاء الاصطناعي ما بين الواقع والمادي، دراسة تحليلية استشرافية، بحث مقدم للمؤتمر الدولي السنوي العشرين بكلية الحقوق جامعة المنصورة تحت عنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات الفترة من ٢٣، ٢٤ مايو سنة ٢٠٢١ .